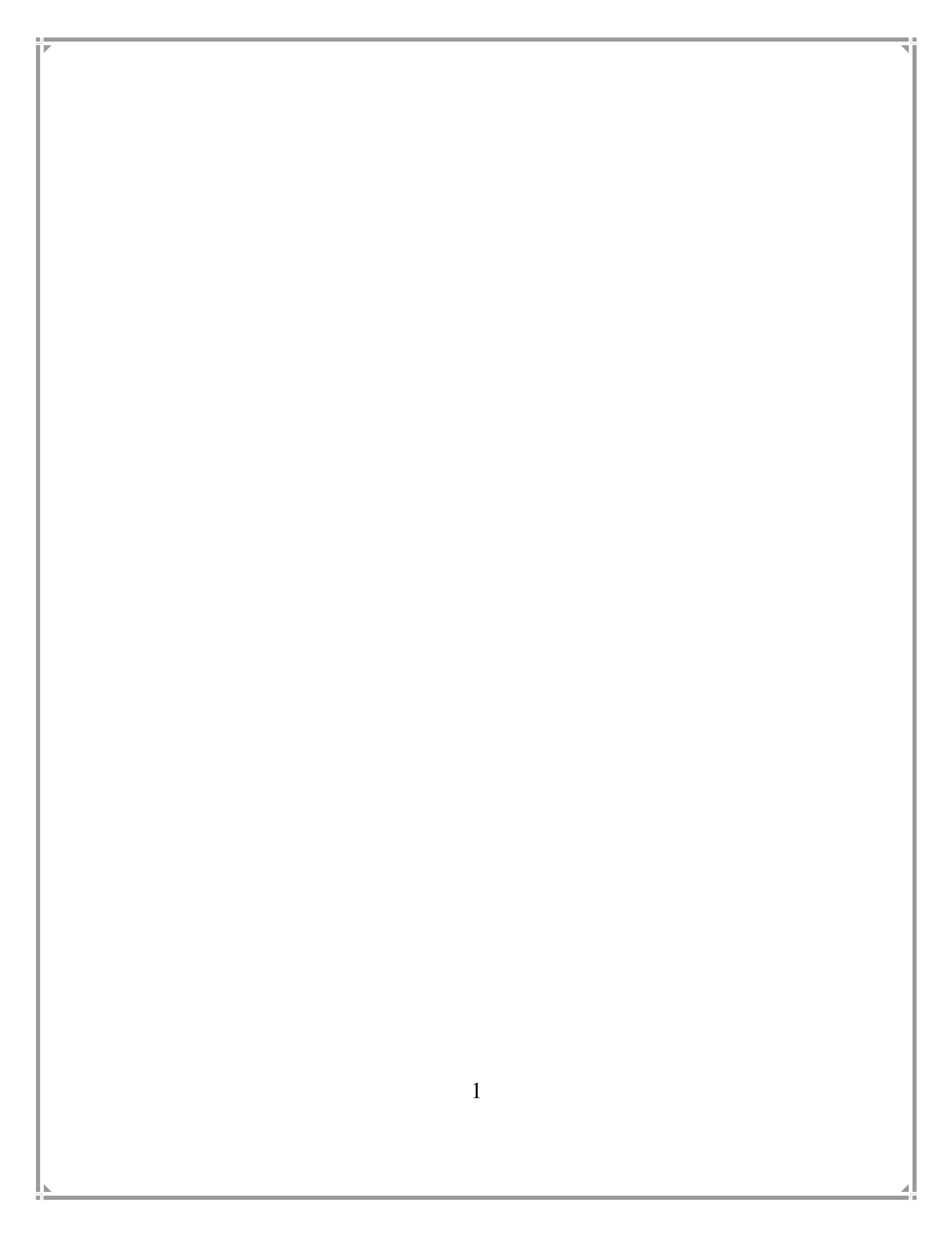


وطن الراشدين

عمرو عبد العزيز

نسخة مطورة | 2021



مقدمة

بسم الملك المُهيمن،

دأبت كل أمة خلقها الله على تمثُّلِ لحظة تاريخية، ماضية أو مستقبلة، تأتم بها في سياسة البلاد، وتنسيق المجتمع، وتخطيط الولاء، وإدارة العلاقات، وتعيين الهويات. فبعضها عمدته ماضٍ تليدٍ، ودولة سالفة، سواء صدق تصوير باعثيها أم كذب، وبعضها نبراسه مستقبلٌ مرتقب، ودولة مأمولة، سواء أرشد تصوُّر مخططيها أم شرد.

وقد أردف الله سبحانه وتعالى أمتنا النبوة بالخلافة الراشدة، كي يهدي ساستنا أن أريجَ قرآنِ الكمال له روضة إمكانٍ في دنيانا، وأن أرض الغواية المُجدِبة لا تخلو من مروجٍ يلتجئ إليها السائس، ويفيء فيها المسوس. فإن كان القرآن قطبَ البشر المثالي، فوطن الراشدين عريف الساسة العملي، وأمتنا مأمورة باحتذاء كليهما، فإن لمز متهوِّكٌ مثالية القرآن وطئناه بأئمة الراشدين، وإن قدح أنوكٌ في سياسات الراشدين أرديناه بآيات رب العالمين.

وغرض هذا الكتاب، على إيجازه، متنوعٌ، ففيه مقارنة عامة بين وطن الراشدين، سياسته ومجتمعه، وبين أوطاننا المعاصرة، وفيه نقاشٌ لبعض القضايا المتصلة بهذه المقارنة، كدعوى رقي الديمقراطية سياسةً لبلادنا، ونُزول التفاسير الدينية شرحا لعالمنا، وغير ذلك.

وقد حذفتُ في تلك النسخة بعض ما أغزر أسلافه، واشتط عن مقصوده، كفصل الجنس، وبعض ما استشكلت تطبيق أفكاره، كفصل الإعلام، وسأنشر كل ما أزلته مجموعًا في أقرب مجموع مقالات بإذن الله.

ثم التزمت اختزال كل إطنابٍ، واختصار كل استطراد، والاقتصار على ما يُعلِم ولا يُسئِم. فأسأل الله أن يكون هذا عملًا نافعًا لقارئه في الدارين، مُحسنًا إليَّ في الآخرة.

الإسكندرية في 16 مايو 2021

الباب الأول: وطن الراشدين.

الفصل الأول: الوطن.

تمهيد.

يُناقِش هذا الفصل الابتدائي ركني السيادة الإسلامية السياسية كما كانت في عصر الخلافة الراشدة، فنستهل النقاش بأوليات الدولة، أي الأرض والإنسان، وعلاقتهما ببعضهما البعض، وعلاقتهما بغيرهما من عناصر الوجود الاجتماعي والسياسي.

1. الفرقان بين مواطن دار الإسلام والمقيم فيها.

1. 1. الجنسية الإسلامية: تعمُّد التوطين.

لم تُبنَ هوية شعوب أمة الإسلام الجنسية المركزية إلا فوق ميثاق الدين وحده، لا مُماثلة لون، ولا وشيجة عرق، ولا آصرة سلالة، ولا شركة أرض؛ فمن كان مُسلما تجنَّسَ بجنسية وطن الإسلام، أكان تحت سلطان الدولة المكاني أم خارجه، وسلطان حاكم المسلمين السياسي والشرعي ممتد إليه أينما وُجِدَ، فالمسلم في دار الحرب أو العهد ملتزم بجنسية الإسلام، واقع تحت حكم شرعته وقانونه، تابع لإمامه وأميره، فالسيادة على المسلم - ما بقي مسلما - لا تكون لكافر إلا أسرا واضطرارا. وذاك من أعظم وسائل تحقيق مبدأ الإسلام في وجوب صنع الميثاق الغليظ بين أهله، وهو ميثاق لا ينقطع بمجرد الانتماء إلى إقليم بعيد، أو

الوقوع تحت سيادة قوم آخرين، بل يظل المسلم مواطنا في أمته لا ينقطع عنها، والليث لا ينقطع عن جنسه وإن غذته التيوس.

ولا يعني ذلك أن تعمُّدَ مفارقة المسلمين ديارهم من المُباحات بغير عِلة، فهو مذموم منهي عنه، وقد تبرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن أقام بين ظهراني الكافرين بغير علة قاهرة، فالبعد عن ديار المسلمين وإن كان لا يقطع المواطنة، إلا إنه ليس مباحًا مطلقا، وقد يصل إلى الطعن في الدين إن اعتقد الهاجِرُ أن العيش بين الكفار وتحت سلطانهم خير له، وأفلح لأهله، وفرح بهذه الهجرة، وذم وطن المسلمين لا لعلة طارئة، كشيوع البغي والفجور، بل لصفة في الدين ذاته، وفي المسلمين بعينهم.

إذن هوية المسلمين الجنسية هي الإسلام وحده، ويكفي أن يكون المرء مسلما كي ينتمي إلى الوطن إن كان حاكموه على مذهب الراشدين المهديين، وهو المواطن الحق، دون اعتبار موضع الإقليم.

2.1. الإقامة الذميَّة: تعمُّد التغريب.

فإن قيل: ما بال أهل الكتاب القاطنين في ديار المسلمين؟ أهم مواطنون؟

قلنا هم بالجزية مقيمون بين المسلمين، بإذن مشروط، وذلك ظاهر في صيغة العقد، إذ يكتب فيه الإمام مثل: أذنت في إقامتكم بها [أي دار الإسلام] على أن تبذلوا جزية وتنقادوا لحكم الإسلام. والفرق بين الإقامة والتجنُّس ظاهر، إذ المسلم الماكث في بلد كافر، أو الأجنبي عن دولة إسلامية، له من الحقوق على كل دولة

إسلام مثل كل مسلم، وعليه من الواجبات لكل دولة إسلام مثل كل مسلم، بينما الكتابي مقيم لا متجنس، فهو في المكان الاجتماعي أدنى من أفسق المسلمين.

فما علة تعمُّد تغريب الذمي؟

العلة أن يكون تغريبه الاجتماعي أدفع لرجوعه عن كفر الذِّلَّة، وحاله أدعى للطمع في إسلام العزة. والدنيا عند أهل الحق سبيل لجنة الآخرة. فكيف أدفع عوامَ الكفارِ الواقعين تحت سلطان المسلمين، ممن لا يُرتجى منهم كثير إنصات للحق، ولا عظيم تدبر فيه، أن يُبدِّلوا دينهم الباطل، بينما الكافر ضهيٌّ المسلم، يُسخى عليه بكل مزيَّة عند المؤمن؟ فتغريب دنياهم حثٌّ على توطُّنِ أخراهم، والآخرة خير وأبقى، والذِّلة والصغار في المجتمع الفاني مُراده الإعزاز والتمكين في المجتمع الأبدي، ومن زُحزِحَ عن النارِ وأُدخِلَ الجنة فقد فاز.

1.3. نموذجا المواطنة الجاهلية: تقديس الأرض وتقديس السلالة

ويتضح تميُّز الفرق بين هذا التعريف للجنسية الإسلامية في وطن الراشدين وبين غيره، بالمقارنة مع نماذج الجنسية في الصور الأخرى للدولة، حديثها وبائدها.

أما البائد فلعل نموذجه الأمثل هو مصر القديمة، إذ سادتها في أحيان كثيرة رؤى شبيهة (ظاهريا) بالأفكار القومية المعاصرة، إلا أن التدبر في الاعتقاد الديني المصري القديم قد يوضح حجم التشابه مع وطن الراشدين والاختلاف معا: أما التشابه، ففي تمركز الهوية المصرية القديمة في عدة عصور - خاصة الحقبة

المتأخرة - لا على السلالة والعرق بصورة رئيسية، إنما على الدين، فهو محور حياة الإنسان وهويته. ولم يكن تقديس مصر في التصوُّر المصري لمجرد كونها محل إقامة، بل لكونها التمثيل الأرضي الدنيوي للعالم السماوي الأخروي، ففي شرق النيل يحيا الإنسان، وفي الغرب يموت، وتحتها يمر الإله قبل أن يظهر صباحا فوقها، وفي وادي نيلها (كمت) الحياة والخصوبة وأعظم آلهتها الشعبية أوزير، وفي صحرائها (دشرت) الموت والانقطاع وأشر آلهتها سِت، والبلاد الأجنبية عن مصر مُخصصها التصويري هضاب وجبال، نقص وإعاقة وتشرذم، ومصر مخصصها التصويري دائرة يلتقي في قلبها شارعان، كمال ومياسرة واجتماع، فكل شيء في تلك البلد له دلالة دينية محضة، من موضع المعابد إلى نوع المأكولات، وقد ظهر بوضوح في عصر تحتمس الثالث مثلا، أهم الفراعنة الفاتحين، اعتبار توسعاته توحيدا للبلاد والآلهة تحت حكم الإله الأكبر، وقد كانت فتوحاته توحيدا روحيا دينيا بين مصر والشام والنوبة، وليس مجرد وحدة سياسية.

وعليه لم تكن القومية المصرية علمانية المصدر كقومية اليوم، إنما جاء حب البلد لأنها هي بذاتها دينهم، ومركزهم، وموطن آلهتهم ومعابدهم / كما نحب مكة والمدينة لا لأرضها وجغرافيتها أو حتى توطن بعضنا فيها، إنما لشرفهما في ديننا، وتشرفهما بالكعبة وبمولد وحياة سيد الخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعليه كان الانتماء لمصر القديمة في عصورها المتأخرة واسعا فضفاضا عماده الانتماء الديني واحترام المعتقد، فالجنسية من الدين قبل الإقامة، وقد كان

الإسكندر أول من انتبه لتلك الحقيقة، التي غابت عن الفرس في حكمهم لمصر، إذ ظلوا غزاة أجانب عند المصريين، بينما خضع الإسكندر فور مجيئه للدين المصري، فزار معبد كبير آلهتها في سيوه، وتوِّج بطقوس ديانتها في منف.

غير أنها لم تصل إلى مشاكلة صورة وطن الراشدين، لأن محل تعريف الذات وإن كان دينيا إلا إنه يُقدِّس بنفس المرتبة محل الإقامة: الوطن، ويجعله أصل عناصر تحديد هوية الأنا والآخر، بينما حدد وطن الراشدين الأنا والآخر بناءً على الدين وحده، أما الهويات الفرعية فمحل تعريف هامشي، لا محل هوية رئيسي، ولا معقد ولاء وبراء، كأن يقال هو من مصر، هو من أسرة زيد، بقصد التعريف بالنسب أو محل الإقامة.

أما ثاني نماذج شعوب ما قبل الإسلام فهي الحالة القبلية، سواء عند الجزيرة العربية القديمة، أو العديد من القبائل الإفريقية والآسيوية، حيث لم تكن ثمَّ مملكة موحدة تجمع المتفرقين، وتؤدب الولاء، وتهذب البراء، وتنظم المختلفين في سمط واحد، فإن كان مركز في الجاهلية العربية فليس إلا الاجتماع على النظام السلالي الأبوي، حيث تتمحور هوية الإنسان حول سلسلة النسب إلى الجد الأعلى، التي منها يكتسبون هويتهم، وصفاتهم المُتخيَّلة، وتوقعات دورهم الاجتماعي، وهو نظام قائم لم يزل، بل زاد صعوده مع بث الاتجاهات القومية الحديثة. فالجنسية تدور في مثل ذلك النظام حول القبيلة، السلالة التي ينتمي إليها الإنسان.

وإن كان التعامل مع الأرض تفاوت بين القبائل الجاهلية، فالمجتمع الحجازي الحضري التجاري، ليس كالمجتمع النجدي الأعرابي الرعوي، ومكانة الموطن

تختلف بينهما = إلا إنه لا يُنقل عن الجاهلية احتلال الأرض بذاتها موقعا كبيرا في الهوية الجنسية المركزية للإنسان.

1.4. تمييز وطن الراشدين بين الهوية الرئيسية والهوية الفرعية.

ينبع اختلاف المراكز بين أوطان الجاهليات ووطن الراشدين، في تمييز الهويات الرئيسية والفرعية، والحزم في الفصل بين أحكامها. فمصدر **الهوية الرئيسية** لكل مسلم هو دينه وحده وهو الجنسية، أما **الهويات الفرعية** فليست سوى محل التعريف به. والأولى طوعية مكتسبة، والثانية جبرية موروثة / وأساس بناء شرف المسلم في مجتمع الراشدين هو المكتسب لا الموروث، فمن زاد علمه، أو استفاض صلاحه، لم يفتقر إلى حسب ولم يحتج إلى نسب، ومن نقص فقهه، أو بان فسقه، لم يسعفه نسب ولم يرفعه حسب، وهذا إعمال لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: من بطّأ به عمله لم يسرع به نسبه.

2.1. مواطنة الإسلام ومواطنة الجاهلية.

مما سبق ينتج لنا صورتان رئيسيتان للجنسية: الدينية [المصرية القديمة]، والسلالية [العربية القديمة].

ولا تُشاكِل الأولى، أي الدينية الجاهلية، الصورة الدينية الإسلامية، إذ أن الدين عند المصريين القدماء كان جزءا من الأرض لا ينفصل عنها، والأديان الهمجية المخالفة كانت جزءا من الأراضي الأجنبية لا تنفصل عنها، فالهوية الرئيسية وإن كانت الدين فطبيعته وأركانه دارت حول أرض المعاش، ولا يشاكل الإسلام

ذلك، إذ لا يرتبط بالأرض التي يُقام فوقها، فكل الأرض لله سبحانه وتعالى، وحُرمة الأرض لها مصدرين، أولاهما حرمة إلهية، وموضعها مخصص في المساجد الثلاثة، وحُرمة سياسية، وهي كل أرض أقيم فوقها شرع الله، فالأرض ليست مكانا مُقدَّسا بذاته.

وكذلك لا تُشاكِلها الثانية، أي السلالية الجاهلية، إذ يتفاضل الناس بالتقوى والعلم لا بالنسب والجد، بالمكتسبات لا الموروثات، بل إن الدين فيه حثٌّ على عدم أولوية زواج الأقارب، وأفضلية التغريب.

ومركز الجنسية الإسلامية الدين المُعتنَق، فإن كان مسلما فجنسيته الإسلام، وإن كان كافرا فجنسيته كفره، وحقّه الإقامة بشرط الجزية والصِغار.

2.2. الإسلام والقومية الحديثة

ثم أنك إذا تركت كل ما سلف، ونظرت إلى القومية الحديثة، فستجدها انتخلت خبث الجاهليتين، فمن جهة أخذت تقديس الأرض لذاتها، ومن أخرى أخذت تقديس القوم، وتمحورت الهوية القومية الحديثة حولهما، فصار دين الدولة مجموعهما معا، فتجد المرء يفخر بقومه كالقبلي العرب القديم، ويفخر بأرضه كالوثني المصري القديم، والهوية الرئيسية مجموعهما معا، أي دين القومية العلماني.

والمصري المعاصر حين يفخر بمصريته فليس كحب المصري القديم لأرضه، إذ كان القديم يراها موطن الإله الحق، ويحفظ لغتها لأنها لغة الإله الأبلغ، ويحب

قومه ويواليهم لأنهم رعايا الدين الأسمى، وحرب جيشه نصرة للماعت، شرعة الرب العدل، لحفظ هذا كله. بينما حب المصري المعاصر لأرضه لا يكون لمحض صلتها بالإله ودينه، بل لصلتها بالمفهوم الحضاري كما ذاع في القرن الماضي وعصر الاستعمار، ويتجلى ذلك في الوصف الفخور: مهد الحضارات!

والحضارة في الأصل مصطلح مرتبط بالعلمانية، وثيق الصلة بقرون التنوير الأوروبية، فحين نشأ كان يُستخدم في سياق الاحتفاء بانتصار العقلانية على الدين، والإيمان حتمية التطور الاجتماعي والسمو الإنساني، والحبور باضمحلال مواطن القوة الاجتماعية مثل المؤسسات الدينية لصالح النظام السياسي المطلق، إذ بهذا وحده تتحقق الوحدة الثقافية الكبرى، فالمعاصر يحبها حبا علمانيا، وعليه لا جرم تجده يفاخر بمنشآت الإسلام والمسيحية والوثنية معا بنفس الدرجة، فالدين الإلهي لا نظر إليه، إنما الاستعلاء بالهندسة المعمارية وآثار الحضارات!

ومن القبلية أخذت القومية ربط الهوية بقوم محددين، وعقد الولاء لهم والبراء من غيرهم، وفي حديث رسول الله عن قتال الحمية الكفاية في بيان حرمة ذلك، فالإنسان المقاتل لمحض انتسابه لقوم، إعزازًا لهم، لا رفعةً لدينه = حرامٌ قتاله، هالكٌ دمه، بغيٌ صياله، فإن كان عاديا على مثله من المسلمين فعليه الإثم في الدنيا والآخرة، وللإمام عقابه، وللمسلمين دفعه، وإن كان عاديا على غيره من الكافرين فسواء كان بإذن الإمام أو بغير إذنه فقتاله هباءً إن كان لغير إعلاء راية الله، وحسابه في الآخرة شديد، رغم ظاهره الدنيوي الذي قد يُمدَح، وفي حديث المنتحر بعدما شهد له القوم بالنجدة في إعلاء سبيل الله النذير الجلي، فالقبلية

والقومية تجعل الهوية الاجتماعية فوق الهوية الإسلامية، فيفاخر الإنسان بمجتمعه وسلالته، ويستعلي بهما.

وبهذا جمعت القومية المعاصرة خبَث الجاهليتين، وضيق أفقهما، فصارت أنكى الأديان العلمانية في التحريش بين المسلمين، والتفريق بين المؤمنين، إذ تُهيِّج دواعي العلل النفسية للقتال، وتستوفزها في كل إنسان، وتبعثها في الشعوب، وعلمنا في كتاب هلال السيادة أن دافع السياسة إما دين، وإما نفس، ومنه الأخبث المُفحِش الذي يحوِّل شهوات النفس إلى دين، وعميد ذاك النوع هو دين القومية!

وإن نظرنا إلى هذا الدين العلماني بذاك المنظور، لم يكن منكورا عند العقلاء أن تتحول العلاقات الدولية إلى صورة الإمبريالية الأوروبية وصراعات المصالح والأطماع التوسعية المحضة، فما هي إلا نموذج أكثر تطورا للصراعات القبليَّة، فالأرض المقدسة هي الوطن، وباقي البلاد مُشتهاة للنفع والخيرات الموجودة بها، إلا أن تلك البلاد الثرية لن تنضم إلى الوطن في صورة مساواة أبدا، فهو الأعز بين الأمم / كذا يسعى القبلي لسيادة أراضي القبائل كلها، لكن مع حفظ نسبه خالصا، فقبيلته السيدة العالية ذات الرفعة، ولن يمتزج بها الأجنبي الأدنى، وهو يتزوج نساء الآخرين، إذ يضمهن إلى حريم قبيلته، ولا يتزوج الآخرون نساءه، إذ الكفاءة في النسب تمنع مثل ذلك!

وذاك تمام الحديث عن وطن الراشدين، ماهيته، ومركز توطينه، والفرق بين المواطن والمقيم والأجنبي عنه.

الفصل الثاني: الدولة.

1. الأصول العامة للحياة السياسية في وطن الراشدين.

تنتظم الحياة السياسة الداخلية في وطن الراشدين بعدة أصول، يُبنى عليها كافة النقاشات والاجتهادات السياسية التالية:

أولها، أصل الأصول الإسلامية كلها: وجوب هيمنة الإسلام وحده، وسمو المسلم فوق غيره. فالمُراد الأكبر من الدنيا هو تسويدُ الدين، وتمكينُ المؤمنين، وذِلةُ الفساقِ والكافرين.

ثم الحياة السياسية سائد ومسود، وسائس ومسوس، ولابد في موضع معيارية الدولة من دين، صِرف أو مغلوث، وخير الأمور ما كان في وطن الراشدين، إذ لم يتكدَّر بغيره من أهواء النفس، ولم يتعكر بدونه من أديان البشر، فكان دين الدولة الإسلام وحده، لا شريك له، ولم يكن كما في الكثير من العصور اللاحقة، إما مشوبًا بالعوامل النفسية، أو مخلوطًا بالأديان العلمانية.

وثانيها، عدم انفصال الدين عن جسد الدولة، فالإمام إما يكون مجتهدا ذا كفاية، أو قريبا من ذلك، والعلم بالشرع منه واجب، ثم أن مَنْ دونه من أهل السياسة، إما مثله في القدرة، أو دونه، فيلتزمون الرجوع إلى أهل العلوم الشرعية في كل ما اتصل بالشرع، صغُرَ أم كبُر. فلم يكن يقتصر وجود أهل الشريعة في وطن الراشدين على زُمرة مخصوصة، أو مؤسسة مُعينة، أو فقيه مرجع وحيد، بل كان الجميع أهل شريعة، من الإمام إلى كل فاعلٍ سياسي وديني، والإسلام

ميثاقهم الجامع، ثم التفاوت في العلم واقع لا محالة، فالعارف فيهم يُعلِم الجاهل، والمجتهد منهم يُبلِغ التابع. ثم لما كان الدين شركةً بين المسلمين، ومؤلِّفًا بين الفاعلين السياسيين، لم يكن ثمَّ حاجةٌ لمؤسسة تجمعه بالدولة، فكان هذا خير ما ميَّزَ دول المسلمين لا في عصر الخلافة الراشدة وحدها، بل حتى بروز الدولة القومية العلمانية، التي لم ترتضِ استقلالَ الدين، ولم تقنع بسيادته، وتأبَّت على شركته، فأرضخت رجاله، وتجبَّرت في إذعانه. فمأسسة الدين ابنة الحصر، والحصر أبو الفصل وأسُّ الانقياد، وكلاهما نتاج الأديان العلمانية.

وعليه، تفرع من هذا الأصل الكبير، أصل أصغر، وهو عدم حدة الفصل بين السلطات الرئيسية الكبرى، وقد ساعد امتلاك الإمام والنخبة المستشارة للعلم ومَلَكة الاجتهاد إلى اندماج السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في أغلب الأحوال، ثم لما اتسعت الدولة وأنشئت الدواوين ظهر فصل محدود، فحدث اشتراك بين صفوة الدولة في بعض السلطات المخوَّلة بصورة رئيسية إلى قسم منهم = فالإمام له قدرة جزئية على تشريع القوانين والحكم في الأقضيات، والقضاة لهم قدرة جزئية على التشريع وامتلاك السلطان على رؤوس التنفيذية بداية من الإمام إلى من دونه، وهو نظام يشبه، من بعض الأوجه، النظام الأمريكي المعاصر الذي يوازِن بين السلطات، فالرئيس له سلطات تشريعية، والمشرعون لهم سلطات تنفيذية كإعلان الحرب.

وثالثها، أصل التقديم بالأصلح للمسلمين، وإقرار تفاوت الناس فيما لم يُجبَلوا عليه، أي حظر المساواة في المكتسبات، مثل العلم والجهل، والإيمان والكفر، وهو

تحقيق قول الله سبحانه وتعالى (**لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**)، وقوله سبحانه: (**أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون**)، وكذلك قوله سبحانه: (**أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار**).

فالدولة الإسلامية، التي هي تحقيق مراد الله على الأرض، موضوعة لدفع الناس أجمعين إلى خيرِهم في الآخرة، وكيف يُدفَعون إلى الصلاح، وأداة سوس دنياهم محايدة تعادل بين العالم والجاهل، وتُساوي بين المؤمن والكافر، وتضارع البر بالفاجر؟

أما الموروثات الجبليَّات، فالأصل تساوي المسلمين فيها، إلا فيما يُخلُّ بالمجتمع، أو يُخلُّ بمقتضيات الفعل السياسي الكبرى. فلا فرق بين عرق وآخر، وسلالة وأخرى، ولون وآخر؛ وهي أمور ثبت أنها لا تؤثِّر - إن تماثلت الظروف الاجتماعية والثقافية - في كفاءة الناس، لكن لما كان الفرق الجبلي بين الذكر والأنثى مما يُخلُّ بالمجتمع استُثنيَ، إذ اختلاط الجنسين باب التخبيب، وبراز المرأة لُبُّ النشوز، كما أنه مما يُخلُّ بمقتضيات الفعل السياسي العفو عنه، إذ غلبة العاطفة على النساء حقٌّ معلوم، وهو مؤدٍّ إلى شيوع عدم كفايتهن بالولايات، وعجزهن عن الاستبداد بالرأي في الأزمان الحوالك / وتلك من مميزات صانع القرار. فلما كانت هذه المعايب مُشاهَدة غير منكورة = كان الفرق الجبلي بين الجنسين مما لا يذهل

عنه إلا مُتغابٍ يعاند الثوابت، وغاشٍّ للمسلمين لا يُقدِّم الجنس الأقدر على الولايات العامة، ولا يؤخِّر الجنس الذي من أصوله الاستتار.

ورابعها، أصلُ تأليفِ القلوبِ بين المسلمين، وبثِّ الاطمئنان والسكينة فيهم، وتقليلِ أسبابِ الفُرقَةِ باجتثاث مُثيرات الفِتَنِ بينهم. وأفرع هذا الأصل في الحياة السياسية متنوعة وكثيرة، مثل حرمة التحزُّب والتفرق، وتقديم الاستقرار والصبر على التثوير والانتخاب، أي جعل المناسبات السياسية العامة التي يشترك فيها الناس أجمعون هي الطارئ النادر، فلا تكون أصلا ثابتا من أصول الحياة السياسية، ولم يكن في وطن الراشدين انتخابات واستفتاءات دورية، أو أحزاب وجماعات ثابتة، وذاك ليس لمجرد عدم التطور السياسي حينئذٍ كما يزعم البعض، بل لأن هذين النظامين الأساسيين في الديمقراطية الليبرالية المُبشَّر بها، مما يُناقِض أصول الحياة السياسية الإسلامية القائمة على التآلف لا الافتراق.

أما الأصل الأخير، فيتمثل في وضع قواعد إدارة الطارئ، أي المعارضة والخلاف والشقاق والفتنة، فبدءًا بالسعي في الإصلاح بين المسلمين، مرورًا بإيجاب إحسان الظن فيهم، وصولا إلى حرمة إيذاء من لم يؤذِ الناس، حتى إذا امتنع عن الاعتراف بشرعية من اجتمع المسلمون عليه إمامًا، ما لم يخرج عليهم مقاتلا، فإن حرَّض وقاتلَ خروجًا، نظر ذوو السلطان في علة خروجه وقتاله، فإن كان مظلومًا، أو ثائرًا على دولة باغية، فُرِّقَ بينه وبين الخارجي، ثم أن الخوارج أنفسهم يُقاتَلون بقدر كفِّ أذاهم، لا استئصالهم، والقاعدة في منابذتهم عند الفقهاء ما أقره علي رضي الله عنه: ألا يُذفف على جريحهم، وألا يُتبع مدبرهم، فإن أصل إسلامهم لم

ينفصم، وإن كفَّروا هم المسلمين، فمرجعهم إلى الله، يعاقبهم على صنيعهم، أما المسلمون فلا يُكفِّرونهم، ويحفظون لهم حقَّ الإسلام، من منع ملاحقة شراذمهم، أو امتحانهم في رأيهم.

فتلك هي الأصول الخمسة الكبرى العامة المنظمة للحياة السياسية، وعليها تُنسَجُ كافة الأركان العملية.

1. 1. هوية الفاعل السياسي في الدولة الإسلامية.

الفاعل السياسي هو كل فرد بمقدوره المشاركة في العملية السياسية، سواء كان موليًّا بتكليف أو انتخاب، أو واليا بتكليف أو انتخاب، وبالتالي هو كل فرد مُشارك في العملية السياسية للدولة الإسلامية. وأوجب الفقهاء إسلام الفاعل السياسي، فلا يجوز مشاركة غير المسلم، إذ لو كان ذو ديانةٍ فسيُقدِّم صالح دينه، وإن كان رقيق الديانة فلن يوثق في أمانته، فاستبعاده في كل الأحوال فيه أمن المسلمين، ومضار تجاهل هذا الشرط لا حصر لها، فحتى إذا وُجِدَ الفاعل السياسي غير المسلم، الحريص على مصالح المسلمين، فقد رأينا كيف أنه يؤثِّر في الفاعلين السياسيين المسلمين، الذين يستميلونه هو وطائفته ببذل الامتيازات لهم، وإبطاء أو تعطيل الدعوة الإسلامية بين ربوعهم، والتكلُّف في إظهار تعظيمهم، طمعا في إنالتهم الأيدِ والحشدِ، ومعلوم أن التعظيم في ذاته إجهاض للدعوة، وتثبيت لهم على الضلال، فكيف يُرضى بذلك ودولة الإسلام نفسها أداة لتمكين هذا الدين من السيادة والانتشار؟

ثم أوجبوا العدالة في الفاعل السياسي، فيُمنع الفساق - كأصحاب الكبائر والمجاهرين بالمعاصي والظالمين والبغاة - ابتداءً من الفعل السياسي. فإن فرضوا أنفسهم قهرًا = اختُلِفَ في السكون إليهم، والرضا بعدوانهم، ولما كان فرض الفساق أنفسهم لا يكون إلا بقوة ومنعة، وبالتالي لا يكون إلا من حاكم أو طائفة متسلطة، لا سبيل لإبعادها إلا بفتنة وخراب = غلب على الفقهاء اختيارُ تأمين النظام السياسي الداخلي للدولة، وحفظُ المجتمعِ من الاحترابِ المُهلكِ، خشيةَ انحلالِ الأمةِ، وارتكاسِ جبهتها الخارجية، فمن ناصر الأمة إن انفلَّ حسامُ الثغورِ؟ فإن قُدِرَ على عزلِ الفساق عن الفعل السياسي دون فتنة، فعدم الصبر عليهم أولى. والأصل في المسلم العدالة، إلا أن يُشهَد منه فسوق، فيُمنع حينئذٍ من الفعل السياسي.

فهذان الشرطان الواجبان، والأول لا نزول عنه، فلا ولاية ولا إمامة من كافر، ولا ولاية ولا إمامة لكافر، أما الثاني يُنزَلُ عنه لطارئ عرضناه.

ثم تكلموا في شرط ثالث، اختلفوا في عبارات وصفه، وهو ضرورة وجود العلم ورجحان العقل، فقد يكون المسلم عدلا، ثم هو مع عدالته جاهل أو سفيه أو هما معًا، فكيف يؤتمن مصير المسلمين مع هذا؟

أما باقي الأشراط، فتوسعوا فيها وضيقوا، وهي محل اختلاف، ويكفي العلم بأن تلك الثلاثة محلَّ اتفاق، لا أقول بين المسلمين فحسب، بل بين جمهرة واسعة من غير المسلمين، فمتى كان الدين علمانيا، أوجبوا أن يكون الفاعل السياسي من تلك الديانة، وعليه قاتل الليبراليون بالقوانين والتضييقات في كل مكان عرقلةً

لوصول أي فاعل سياسي يرفض الليبرالية الديمقراطية إلى منصبٍ ذي سلطان وقدرة، إذ يكررون دومًا أن غَفلَةَ هتلر - عدو الليبرالية الديمقراطية الذي وصل إلى السلطة بانتخابات ليبرالية ديمقراطية - يجب ألا تتكرر أبدًا. أما شرط العدالة، فهو - إن تدبرت فيه - موجود عندهم، فهم يستبعدون من الفعل السياسي مرتكبي الكبائر المجتمعية في دينهم العلماني، خاصة إذا كان الفاعل السياسي مُرشَّحًا لمنصب، لا مجرد ناخب.

فمن كبائر مجتمعاتهم المعاصرة - مثلا - الطعن في اللوطية، وعليه يفقد الإنسان عدالته، وقد يسقط ترشُّحه كفاعل سياسي، إن اعتمد توجها يعادي اللوطيين ويكافحهم!

وإن شئت أن تنظر من وجهةٍ أخرى، فقلت إن عدولنا صاروا فساقهم، وفساقنا صاروا عدولهم، لم تكن قد أبعدت النُّجعَة!

وأخيرًا، شرط العلم والعقل، فهو محل خلاف لا ينتهي بين أنصار الانتخاب كالديمقراطيين في كل زمان ومكان، ونقاشاته لا نهاية لها، خلاصتها اجتماعهم على الخشية من السفهاء والجهال والحمقى، واختلافهم في تبعات إبعادهم القسري عن الفعل السياسي، فالبعض يرى في ذلك حفظًا للدولة، ولا اعتبار حينئذٍ للجأر بالشكوى من الظلم والتهميش، إذ قد يُهدِّدون بغوغائيتهم وسفاههم العملية السياسية الانتخابية كلها، ويأتون بطاغية مستبد رأسًا للسلطة، أو يستجلبون سفيها واسع الكلام ممن يضلون الناس بسحر البيان أو المال، والأمثلة على ذلك موجودة، بينما يرى البعض الآخر أن هذا محضُ تسويدٍ للاستبدادِ،

فتعريف الجهل والسفاهة سائل لا ينضبط، ويدخل فيه التأويل وأثر الثقافة، وعليه يكون إقرارا لمبدأ يُسلط النُّخَب ويضيقها مقابل التوسع في تهميش الناس وإذلالهم، والأمثلة على ذلك موجودة. وكلا الرأيين وجيه في فلسفة السياسة، وله قرائن صحة، وبعض الأنظمة الليبرالية الديمقراطية تعمل بالأول، وبعضها يعمل بالثاني، وظاهر من اختيار الفقهاء المسلمين أنهم يُحبذون الأول، فيوجبون في الفاعل السياسي راجيَ السلطة تحديدا عدم الغفلة ولا الغباء ولا الجهل، وتصدير مثله في المسلمين لا يكون إلا من باب غشهم والسعاية في فتنتهم.

وفي المسلمين دومًا الملايين من الفاعلين السياسيين العدول غير الجُهّال، فلا يمكن للمرء أن يشكو بأن مثل هذه الأشراط متعسفة، فهي لا توسِّعُ فينفرط الدين، ولا تُضيق فتختنق الأمة.

فتلك هوية الفاعل السياسي في النظام الإسلامي.

2.1. ماهية أداة اختيار صناع القرار.

أدوات حيازة السلطة الشرعية اثنتان: النصُّ والاختيار. أما الأول، فصورته العملية هي الاستخلاف، مثلما استخلف أبو بكر عُمرًا رضي الله عنهما، فهو نصٌّ مُعيَّنٍ على مُعيَّنٍ، وقد ابتُلينا بأن قيسَ على هذا النمط خاصةً استخلاف الملوك لأولادهم، مع أن صفات تلك الصورة المحددة لم تتكرر: فالمُستخلِفُ أبو بكر الصديق المُجمَعُ على إمامته في الدين والدنيا، والمُستخلَفُ عمر بن الخطاب المُجمعُ على إمامته في الدين والدنيا، ومع ذلك لم يجرِ الاستخلاف إلا بعد استشارة

الصحابة العدول، ولم يكُن فيهم شبهة خشية، أو ريبة طمع، أو ذرة محاباة، فاطمأنَّ للرأي حين سُئلَ الرهطُ عنه، ولما اجتمع الرضا حدث الاستخلاف، فأين هذا من استخلاف الملوك؟ أين الأئمة العدول المجتهدون في الدنيا والدين؟ وأين الرهط الشريف الذي لا يرهب قيلة الحق؟ وأين المُستخلَفُ الديِّنُ المُجمع على صلاحه؟

أما الاختيار، فثاني الصور التي جرت في مُستقرِّ الخلافة الراشدة، ومن صوره اقتراحُ إمام عادلٍ مُرتضىً لثُلَّةٍ عادلة مرضيَّة، يُستشارُ الفاعلون السياسيون من المسلمين في انتخال أفضلهم.

وقد استُعمِلَت الصورتان في تاريخ الناس وحاضر الإنسان، مع اجتهادات أو انحرافات لتنوع التنزيل، فمتى حُكمَت البلاد بالاستبداد الملكي = مال ذوو السلطان إلى الصورة الأولى / ومتى حُكِمَت بالانتخاب = مال ذوو السلطان إلى الثانية، ولما كانت الصورة الأولى فريدة عند المسلمين أنفسهم قبل غيرهم، وكان من المحال إعادتها، لتفرد شخوص الحادثة والعجز عن التكرار، كانت الصورة الثانية هي منشود سراة المسلمين عبر تاريخهم: أي تمكينهم من الاختيار الحر، وعدم تولي صناع القرار السياسي غصبا وقهراً. وهذا كله إذا قلنا أن الصورة الأولى لم يكن فيها تخيير، وهو خطأ كما أسلفنا، فاستشارة أبي بكر رضي الله عنه للصحابة ووجوه المسملين برهان أنه لم يستبد برأيه - ولو فعل ما ظلم، لقدره في الدارين والإجماع على اجتهاده - بل وكَّلَ الأمر إليهم في الرضى بمُنتَخَبِهِ أو رفضه. وعليه

يكون الحقُّ أن أداة تنصيب صانع القرار الأعلى في العالم الإسلامي لم تكن أثناء مُستقر الخلافة الراشدة شيئا سوى الاختيار الحر. وهو التفسير الأصح.

أما أداة اختيار المراتب الأدنى في صناعة القرار، كالولاة والوزراء وكل أصحاب الولايات العامة ما عدا كبير السلطة، فمتفق أنه ابن الاجتهاد، ومُتفق على إمكان التنوع فيه بين نصٍّ واختيار، وهذا مما يشترك فيه المسلمون مع غيرهم، وحتى دول الغلو في الاختيار الحر كالأنجلوساكسونية، تجد خلافا بينها، فبعضها لا يوزَّر إنسانٌ فيها إلا بانتخاب واختيار ، وبعضها لا يوزَّر إنسانٌ فيها إلا بنصٍّ وتعيين من صانع القرار، ومثال الأولى إنجلترا، ومثال الثانية أمريكا.

وقد نزل عُمر رضي الله عنه على رأي أهل الكوفة في عزل عمار بن ياسر، فلم يولِّ من كرهه الناس، ولم يؤمِّر من سخطه وجوههم، وإن علم براءة المتولِّي من شكاتهم.

إذن خاضت الأمة الإسلامية ما خاضته غيرها اجتهادًا في الأدوات المتاحة بين أيدي الفاعلين السياسيين لاختيار صناع القرار، ولا خلاف في أن صورة مُستقرِّ الخلافة الراشدة أولى، وقد ثبتَ أنه لم يكن استبدادًا، بل شورى واختيار عدول المسلمين، ولم يكن عسفا ولا طغيانا.

فتلك ماهية أداة اختيار صناع القرار.

1 .3. صفة صانع القرار.

تنقسم صفات صانع القرار السياسي المُختار في الدولة الإسلامية إلى نوعين: صفات وجوب، متفق على عدم التنازل عنها إذ هي من أركان إسلامية الدولة، وصفات كمال، لا تقدح في إمامة صانع القرار أو أصحاب الولايات العامة، لكنها تنزل بهم في المرتبة.

فأول الصفات ما سبق أن ذكرنا وجوبه في كل فاعل سياسي بالدولة الإسلامية، إذ شرط إسلام صانع القرار ذي السلطان ظاهر لا يجادل فيه إلا سفيه، وكذا وجوب العدالة مع العقل، والأخير في صانع القرار لا يعني مجرد البراءة من مخايل الأُفْنِ، وأمارات الحماقة، إنما يعني ضرورة المعرفة بالشريعة، والدرك بالسياسة.

ثم يختص الفاعل السياسي صانع القرار بصفة واجبة زائدة هي الذكورة، إذ يُخالف تصدُّر المرأة للشؤون العامة طبيعتها النفسية الفطرية المُغلِّبة للعاطفة، وتكوينها الجسدي المتقلب في أحواله، ووظيفتها المجتمعية المتمثلة في تربية النشء وحفظ مستقر الأهل، ويُناقِضُ مبدأ الإسلام في السياسة المجتمعية بين الجنسين، وهو حظر الخلطة، ودرء الشبهة، والحزم في الستر، وتقديم احتجاب النساء على البروز، وعدم خروجهن من ولاية الذكور، فإن لم يكن ثمَّ زوج أو أب أو ابن أو ذكر قريب، كانت ولايتها في يد القاضي، فإن لم يكن ثمَّ، كانت ولايتها في يد السلطان، فكيف لامرأة ولاية شؤونها لا تخرج من أيدي الرجال، أن تلي شؤون المسلمين؟ وكيف إن رفض الولي، الأب أو الزوج، أن تخرج من البيت، فعصت أو نشزت، باسم أنها ولية أمر المسلمين؟ فنقاش تصدُّر المسلمة للشؤون العامة من

الهذر، بل والزعم أن الأصل في المسلمة المشاركة في الحياة العامة من السُّخفِ، وما أكثر خطل ذوي دين المخببات، من رجال ونساء. ولن تجد عالما رصينا، أو عاميا حصيفا، أو حتى كافرا من الألباء، إلا وهو يُنكِر صحة ذلك. وها هي الأديان العلمانية الغربية تفحش في الحيف على الرجال باسم وجوب تمكين النساء، فيقننون زيغ النسويَّة، ويُسلِّطون شططها، ويوجبون تصدير النساء. ثم هم مع كل ذلك الضيم والعسف، لا يجدون للمرأة موضعا رائدا إلا بجهدٍ جهيد، ومشقة مُنذرة بالضيعة إن فلَّ سيف النسوية، ولم يعد ينطف دم الذكورة!

بل إن جمهرة النساء أنفسهن لا يمِلنَ إلى تصدير امرأة مبرزة إلى موضع السلطان والولايات ولا حتى الإدارات العامة المدنية، وهو ما شغل البحث عن علته علماء النفس الاجتماعي إلى اليوم. فلا طبيعة النساء مؤهلة للولايات العامة، فرديا أو جماعيا، ولا مبدأ تنظيم مجتمع الإسلام يسمح بظهورهن في مقعد صانع القرار. وهذا - وأيم الله - أليق بفطرتهن، وأحظى لأنفسهن، وأمثل لمجتمعهن، وأنفع لأمتهن، لكن ماذا نصنع وقد سحر المخببون الأعين الساذجة بالشعبذة والبهرج؟!

أما صفات الكمال فهي صحة البدن، وسلامة الأعضاء، وتلك وإن لم تقدح في الإمام، ويُغتفر فيها إن لم يوجد له قِرنٌ ولا نظير، إلا أن الغرض من اشتراطها تفريغ عقل الإمام بأمته، وعدم الانشغال بعلله الجسدية، ثم إن كانت العلة ذات أثر في المزاج والفكر، ككثير من الأدواء والآفات، كان سبب اشتراط تلك الصفة أظهر وألزم، فإن كان احتقانُ القاضي يحجز عقله، ويكبح فطنته، فلا يفصل بين

فردين، وهو سُقمٌ طارئ، وعرض زائل، فما بالك بوصب دائم، واعتلال مقيم، وسوس أمة؟!

1.4. آلية صنع القرار

تنقسم الآلية العليا لصنع القرار السياسي في تاريخ البشر إلى منهجين رئيسيين، أولاهما الاستبداد، وثانيهما الشورى، ثم بين هذا وذاك خلائط لا تُحصى، وصور مختلفة الأشكال.

وخام الديمقراطية التقليدية هو الزعم أن حرية الناس لا تكون إلا بديمومة الشورى، وخام طغاة الفراعنة هو الزعم أن تماسك المجتمع لا يكون إلا برسوخ الاستبداد. والحق أن أنظمة البشر لم تنجح بأي خام منهما، والتفصيل في ذلك يطول، ويخرج عن المقصود، لكن خلاصته أن الديمقراطية الأثينية المباشرة التي يُستفتى فيها كل عاقل كانت محدودة القدرة، فالدولة إن توسَّعَت عسُرَ جمع الناس كلهم، ثم إن تيسَّر للسلطة ذلك، بالوسائل التقنية المستحدثة، لم يجد إنسانٌ حلا حقيقيا لباقي مشكلات الديمقراطية المباشرة، فليس كل إنسان يفقه كافة الأمور، وإن كان من لُباب العقلاء، وعليه يجب أن يُمنع بعض العدول العقلاء والأفذاذ من التصويت في كل شأنٍ، ومن دونهم أولى بالحظر!

ثم كيف تتوقف شؤون الدولة، وهي عشرات في اليوم الواحد، على وجوب الاستفتاء؟ وعليه كانت الديمقراطية النيابية أكثر واقعيةً، وأوسع استعمالا، وإن كان فيها هي الأخرى إشكالات، لكنها في الحقيقة صورة مخلوطة بين

الخامين، فالناس يصطفون من بينهم الذي يُرتجى منه أن يكون مُحسنًا إذا استبدَّ بالقرار.

ودولة الخلافة الراشدة في صنعها للقرار السياسي كانت تقسم بين نوعين:

قرار يُرجَعُ فيه إلى رأي الأمة أصالةً، ويُستأنس برأي الإمام السابق إن وُجِدَ، ويتمثل في اختيار الإمام الجديد. وقرارات يُرجعُ فيها إلى رأي الإمام أصالةً، ويُستعان فيها بالشورى، وتلك باقي القضايا السياسية.

وعند من يجعل الشورى مُعلِمة لا مُلزِمة تكون الاستعانة للاستئناس، أما من يجعلها مُلزِمة فيوكِّلُ الرأي النهائي لما استقرت عليه الشورى دون اعتبار رأي الإمام إن خالف، فتكون صفته مديرا لجمعية استشارية أكثر منه قائدا.

والإمام مع الشورى في صنع القرار له حالين: بين رأي جدلي، عنده علم أكبر أو مساوٍ للمتشاورين فيه، فقد يقطع عندئذٍ بما يخالف به الجمهور، والأولى موافقتهم، فهذا هو موضع الشورى المؤنسة بلا ريب، لذا اشترطوا الاجتهاد في الأئمة. وبين رأي قطعي، لا يملك فيه علمَ المستشارين، فهذا موضع الشورى المُلزمة بلا ريب، إذ لو فعل غير ذلك كان غاشًّا للمسلمين، يحكم فيهم بالجهل عمدا، ويمنع عنهم العلم قصدا، فهذا طعن في عدالته، وريبة في إيمانه، وخسيسة مُثوِّرة، ولم يكن هذا النوع في عهد الخلافة الراشدة أبدا. أما الأول الذي خولِفَ فيه الجمعُ باجتهادِ الإمام: فمثله قرار أبي بكر رضي الله عنه إنفاذ سرية أسامة، وقرار حرب المرتدين، وقرار قفول عمر رضي الله عنه من عَمَواس، وغير تلك من

الحوادث، مع التذكير أن ذلك كان على خلاف الأصل، إذ أن القرارات التي نفُذَ فيها رأي الشورى أكثر من أن تُحصى.

إذن لم يكن الاستبداد بالرأي هو الأصل في آلية صنع القرار، بل الأصل الشورى بين المسلمين، سواء العامة أو الخاصة، بحسب أهمية القضية المعروضة، وكان الرأي الأخير للإمام. أما صناع القرار في المراتب الأدنى من الإمامة، فكان قرارهم يتوقف أحيانًا على رأي الإمامة، أو على رأي الشورى، والاستبداد عندهم أقل، إذ ثمنه عندهم أفدح، فالمثول أمام الإمام للمحاسبة كان شائعا، ولم يكُن يُرأف بالمُخطئ في حق المسلمين.

وعليه، كان منصب الإمام هو مركز دولة وطن الراشدين، لذا روعي أن يكون اختياره دقيقا، فله صفات وخصائص لا يحتاجها الفاعل السياسي وصانع القرار على الدوام، ويجب أن يرضى به الناس كي يستقيم له الأمر، وتجري قاعدة الحياة السياسية الإسلامية: الاجتماع والسكينة خير من الافتراق واللجج. وأقرب الصور لهذا النموذج في حاضرنا هو الدولة الأمريكية، التي يكون اختيار الرئيس فيها مؤثرًا - ولو نظريا - على الكثير من القرارات وأنماط التفاعل السياسي، وإن كان ثمَّ اختلافات كبيرة ليس هنا موضع بسطها، وكلها في صالح النموذج الراشدي.

1. 5. آلية معارضة القرار.

يتبقى أمامنا بعدما عرضنا صورتين من الفاعل السياسي، أي الناخب، والمُنتخب صانع القرار، أن نتعرف على الفاعل السياسي المعارض.

تمتثل منظومة المعارضة السياسية في دولة الخلافة الراشدة للقواعد الكبرى المنظمة للحياة السياسية عامةً، وهي أن الأصلَ في المسلمين: نبذ الفُرقةِ، وكراهةُ الشقاق، وحُرمة تعمد المخالفة، وحظر الابتدار بتوسيعها، وحرمة التهييج أو صنع الفتن، ووجوب اعتزال الممتنع عن التسليم بالقرارات، وحرمة طلب الحاكم إياه لمجرد المعارضة، والتضييق عليه بمجرد المخالفة.

فأما الأصول الخمسة الأولى الموكولة للمعارضة = فأظهر من أن نعرض لها النصوص، فمن يقصِدُ الفتنة إلا المنافقين؟ وتلك من مبادئ المجتمعات السياسية في كل الأنظمة والأنساق، إذ الأصل تهدئة الساحة الداخلية لا تهييجها، ولا يوجد نظام - مهما زعم لنفسه من ثورية، أو طالب للشعب من حرية - إلا ويجعل الأصل الوفاق واجتماع الكلمة، والطارئ الشقاق وتشيع الآراء.

وتختلف منظومة المعارضة الإسلامية في ظل الخلافة الراشدة عن الأنظمة الديمقراطية الحزبية في أنها لا تسمح بتوسعة الخلاف، وتوجب اعتزال الممتنع المشاقق، سواء في قرار بعينه، أو في كافة السياسات = فالأنظمة الحزبية باسم منع الاستبداد، تشجع مأسسة الطارئ، ففي رأي الديمقراطيين، أنهم وإن لم يخالفوا في أن الأصل الوفاق والاجتماع كما ذكرنا، إلا أن الطارئ المُعارِض حتمي، وفائدته لا مراء فيها إن وُجِّهَت إلى أسلم السُبُلِ، فهي وقاء من الطغيان، ومانعة

لسيادة الرأي الواحد، ومشجعة لتنظيم التدافع بالنقد والحساب، وهما أصل تحرر الأمم وتطورها.

لكن ماذا جرى باسم مأسسة المعارضة؟

أولا: لم يعُد من السهل ضبط درجات المُعارَضة، وإحكام الصدوع في المنظومة، فكم من مرة نجم الشقاق في حزب لموقف مخالف، أو ضغينة شخصية، أو طمع في منصب؟ هكذا تزداد شقاقات الأمة بلا ختام واضح.

ثانيا: صارت المنظومات الحزبية، والكيانات السياسية، تؤثِّر في صورة العقائد الدينية، وكم رأينا في التجارب الإسلامية من مخازٍ في ذاك الباب! فمن أجل موافقة الشيخ فلان الحزب كذا في سياساتهم، أو انتمائه إليهم؛ يُمجَّدُ رأيه، وتُعزُّ زلته، وتُعتمد عثرته، ويوصف بالاجتهاد وإن كانت فسولته كالشمس في رابعة النهار، ويُهجر غيره ممن هو أولى بالاتباع والمناصرة وإن كانت فحولته مما تسير بها الركبان!

ولا يقتصر ذلك على الإسلاميين وحدهم، فإن أول من تبرَّم بالحزبية الديمقراطية لتلك العلة - أي تأثيرها السلبي على عقائد الحزبيين - كان الاشتراكيون الثوريون في نقدهم للاشتراكيين الديمقراطيين، إذ استاؤوا من تبدُّلِ كل من اندمج فيها، وخفوت العقيدة الاشتراكية الأولى، باسم المراجعات أو الاجتهادات، وتقديم المنتمي ولو ضعُفَ فكره، وتوطئة المناصب لخائري المتأهلين بمجرد الانتساب. وقد أثبتت الأيام أن ذاك الأثر المُدمِّر على العقائد من حتميات الحزبية الديمقراطية، لم ينجُ منه يميني ولا يساري، فإن أردت إفساد معتقد قوم،

أفسح لهم حلبة النزاع الحزبي الديمقراطي، فهي أنكى في إهلاك صفو المعتقد من الاضطهاد والتنكيل!

ثالثا: صار الأصل في المعارضين تحقير القرارات، وإفشال الخطوات، وتصيُّدِ الزلات، وتضخيم المساءات، ولو تيقن كل إنسانٍ في الحزب المعارض أن صانع القرار الحاكم - الذي لا ينتمي إلى حزبه - أحقُّ بالغفران والتجاوز، وأنه يصنع قدر جهده؛ إذ في مدح ذوي السلطان إطالة تعطيل النفوس، وخطر تكلُّس ذوي الهيئات وتهميش المنتمين، وانفراط عقد الشباب المتحمسين. وأي خسيسة في دين الله أكبر من عزم مخالفة قيلة الحق، وإصرار إذاعة غش المسلمين، ودأب عصيان أولياء أمور المسلمين؟

أما الأصل السادس للمعارضة الإسلامية، والذي نراه في كل موضعٍ بعصر الخلافة الراشدة، فهو وجوب اعتزال المُعارِض ما يُخالِفه ولا يرتضيه من قرار، إذا اعتمده الإمام والمسلمون، غير موقِد لخصام، ولا مُضرِم لشجار، ولا حاشد لمشاحنة، إنما يُعرض عما يؤذيه من القرارات السياسية، أو يهجر الشأن السياسي كله إن طمَّ ما يسوءه، ما دام متيقنا من عدالة الحاكمين، مطمئنا إلى إيمانهم. وهذا يظهر منذ حادثة السقيفة وموقف سعد بن عبادة رضي الله عنه فيها، ثم موقف علي بن أبي طالب من بيعة أبي بكر رضي الله عنهما، ثم موقف عمر بن الخطاب من إقرار أبي بكر خالد بن الوليد على الجيوش بعد واقعة مالك بن نويرة، إلى موقف أبي ذرٍّ من سياسات معاوية رضي الله عنهما، فقد كان المُشترك في كل تلك الأمثلة الشهيرة حرص الصحابي ألا يرأس بمعارضته حزبا، وألا

يجمع حوله شيعة، فإن ملك التغافل تجاوز، وإن لم يقدر اعتزل السياسة، دون هجر شؤون المسلمين.

ثم الأصلين الأخيرين العائدين على ذي السلطان = وهما حرمة الطلب والتضييق لمحض المعارضة، فمن ناحية الممارسات العملية للخلفاء الراشدين، كانوا لا يخفون في بعض الأحوال الضيق من المُعارِض، لكن لم يصرفهم ذلك إلى مسِّه بأدنى سوء، ما دام يلزم جماعة المسلمين، حتى كان الخليفة يعيش في موضع ليس بينه وبين الممتنع عن بيعته، غير المسلم لشرعيته، إلا بيوتات قليلة، بل يصليان معا في مسجد واحد، ثم لا يدفعه ذلك إلى العسف به خشيةً، أو إضراره تحرُّزًا، أو مس حقوقه إرهابًا، أو التحريش عليه تنكيلًا.

الفصل الثالث: مجتمع الراشدين.

1. قلب القوة.

أتحدث في ذلك الفصل عن عنصرين، أحسبهما كانا قلب قوة وطن الراشدين، وهما في واقعنا من أركان خور الأمة، وشيوع الفتن فيها، وتسلط الأراذل عليها، وهما عنصري قوة اللُّحمَةِ المجتمعية بين المسلمين، وقوة عوام المسلمين الذاتية. ورأب صدع الفُرقَة بين المسلمين فِقاره إصلاح معيار التفاضل بين المسلمين، وسد ثلمة شيوع الطغيان عموده ترميم الفصل بين المدنيين والعسكريين، ويدور الفصل حول هذين الإصلاحين.

1. 1. إصلاح معيار التفاضل.

أول حادث تفاضُل وقع في عصر الخلافة الراشدة، كان في سقيفة بني ساعدة، حينما تساجل المهاجرون والأنصار في هوية خليفة رسول الله، وقد جاءت المرويات الثابتة بأن أفضلية أبي بكر جاءت لاعتبارات شخصية فيه، ولاعتبارات موضوعية في تكوين العقلية العربية في زمانهم، ولم يكن الإسلام وقتئذٍ قد خرج من بلاد العرب، أو اتسعت الأمم المنتمية إليه، أو استقر في شعوب وقبائل مختلفة الألوان والأشكال. أما الاعتبارات الشخصية فمكانته من الله ورسوله، وسبقه بين الصحابة، وجميل صفاته وأخلاقه، وأما الاعتبارات الموضوعية فقرشيته التي لم يكن سواها أقدر على جمع العرب حينئذٍ، إذ لو كان ثمَّ وحدة جامعة يرتضونها

فلن تكون سوى مكيَّة قرشية، فهي منذ الجاهلية مجمع العرب الحافل، وقلبهم الديني النابض. ولو كان الاختيار محض القرشيَّة كما يعتقد بعض الأئمة رضي الله عنهم، لما كان وقع جدل من الأصل، ولانتهى الأمر قبل أن يبدأ، إذ كيف يتجادل المسلمون ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد حسم هوية فصيل الخلافة قبل وفاته؟ وليس ذاك بالأمر الذي يُنسى! ثم كيف يروى عن عمر رضي الله عنه - إذا كانت القرشيَّة واجبة - أن ممن كان يرجو استخلافهم كلا من معاذ بن جبل، وهو أنصاري، وسالم مولى أبي حذيفة، وهو فارسي؟ وقد استشكل الإمام الحافظ بن حجر رضي الله عنه في القرشية - وإن نقل فيها الإجماع - بحديث سالم هذا، وممن استشكل ذلك الشرط قبله بصورة أوضح كلا الجويني رحمه الله فذكر أن فيه مقالا وخلافا، وأسقطه القاضي الباقلاني في قول.

ولم تثُر قضية مُفاضلة الأجناس والشعوب والقبائل مرة أخرى في عصر الخلافة الراشدة، على أن الآثار قد ورد فيها غير مرة أحاديث الصحابة في حروب الفتح أنها بين العرب والعجم، وكل ذلك مما لا يعول على فحصه، فالدين في ذاك العصر كان عربيا أنصاره، إلا القليل كسلمان الفارسي وبلال الحبشي، ولم يكن الطابع العالمي، متعدد الأعراق والشعوب والألوان، قد ظهر عمليا في الأجناس المسلمة، فعلى هذا يُحمَل كلام المتحدثين بعروبة المعارك حينئذٍ، فهي طارئ إلى أن يتم الله نشر دينه بين الأمم المختلفة، وتتحقق طبيعة الرسالة غير القومية.

وقضية مفاضلة الأجناس، وتفاوت الأعراق، مما يطول فيه الحديث فوق مطلوبنا، وخلاصة الرأي فيه: أن النصوص الثابتة، المتعاضدة من القرآن والسنة، ظاهرة في أن معيار المفاضلة هو التقوى وحدها، وأن الفخر بالسلالات والاستطالة بالأجناس، كل ذلك من أمر الجاهلية، والنص في ذم المُفاخِر بها مما لا يجادل فيه مسلم، وأن كافة الأحاديث التي يتكئ عليها القائلون بالتفاضل، إما ضعيفة السند، وإما متضعضعة الدلالة، فمن واهي السند ما أورده الإمام ابن تيمية رحمه الله - وإن نبه على ضعفه - مثل حديث (حب العرب إيمان) وهو شديد الضعف، وحديث (من غش العرب لم يدخل في شفاعتي) وهو موضوع، وحديث (لا يبغض العرب إلا منافق) وهو شديد الضعف، وحديث (أحبوا العرب لثلاث) وهو موضوع، فذكرها جميعا استئناسا لرؤيته في أفضلية العرب عن غيرهم / وإما ضعيفة الدلالة فمنها حديث الاصطفاء، إذ ورد في القرآن ذكر اصطفاء الله سبحانه وتعالى لغيره من الأنبياء، ولبني إسرائيل كلهم، فدلالة الاصطفاء ليست مطلقة الزمان والمكان، إنما هي مخصوصة بنبي أو قوم في زمن معين، لأسباب يعلمها الله ويجتهد في معرفتها الأئمة، وإلا فلو كانت الأفضلية مطلقة زمانا ومكانا في حق العرب بمجرد الاصطفاء، لصدق يهود في زعمهم أنهم الأمة المختارة المصطفاة إلى أبد الآبدين، وذاك لا يكون، ولا يُقال نُسِخَ تفضيلهم، إذ ما تدعونه من معنى الأفضلية مرتبط بخصال في الجبلة، وصفات في سنخ النفوس، لا تزول بكفر أو إيمان، بدليل أنكم تجعلون عرب الجاهلية خير الأمم، هذا وعندنا مؤكد أنهم لم يكونوا خيرهم عند الله، إذ كان بنو إسرائيل لقرون، ثم كان بقايا أهل الكتاب،

دون تخصيص جنس، أو تعيين شعب، بدلالة الحديث الصحيح (إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب). ولا أجد أنكى من ذلك الحديث في الرد على الجاهليين الجدد، أولئك المفاخرين بعرب الجاهلية، الزاعمين أنهم كانوا أحسن الأمم!

إذن الأفضلية التي دعت للاصطفاء في الحديث، إن كانت في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم بذاته، فمثل باقي الأنبياء، تفضيل على سائر البشر أجمعين، ثابتة لا تزول، وإن كانت في حق جنس وشعب، فمعناها تفضيل رباني لعصر معين، وفي هذا يصطفي الله من كل أمة رسولا، لحكمة يعلمها الله وحده، (الله أعلم حيث يجعل رسالته)، ولا يعني ذلك أن ذلك الشعب، أو تلك القبيلة، أو ذلك الجنس أو اللون، هو الأفضل في مُطلقِ الزمان، أو أن الأفضلية راجعة لخصال ذاتية لا توجد في غيرهم، ولا تخرج عنهم. ولا يدخل في ذلك فضل بيت النبي، وحب آله، واختصاصهم بمزيد توقير وإحسان، إذ لا يعني ذلك أنهم جنس دون الناس، كما يشير زيدية اليمن، وغلاة الهاشميين، إنما هو حب لرسول الله، ولبقية منه، وهذا متوجه للمحسن منهم، لا المسيء، وستجد عن قريب حديث رسول الله عن الولاية، وأنها أشرف من النسب.

إذن فالاعتراف بفضل نسل رسول الله، لا يعني الاعتراف بأفضليتهم، أو أنهم غير الناس، ومن ذلك الاعتراف بفضل العرب في إعزاز بيضة الإسلام في مطلعه، وتشكيلهم أرومته في صعوده، ثم الاعتراف بفضل غير العرب في استمرار ذلك الإعزاز، فكل مكوِّنٌ من تلك الأمة، أرفدها بالعزة، وفلجت به على غيرها، له فضل

في أعناق المسلمين، كالفرس في العلوم، والبربر والترك في الجهاد، وغيرهم ممن لا يتسع لذكرهم المقام.

إذن ما معيار التفاضل؟ إنها التقوى، يقول الله سبحانه وتعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، ويقول رسول الله (إن الله قد أذهب عنكم عُبيَّة الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي وفاجر شقي، أنتم بنو آدم، وآدم من تراب)، ويقول حينما سُئِلَ عن أناس لهم نسب قريب منه (إن بني فلان ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالحو المؤمنين)، وفي الحديث الأقل في الصحة وإن كان مؤيدا في معناه بغيره من الآيات والأحاديث المتضافرات: (ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ألا لا فضل لأسود على أحمر = إلا بالتقوى). وكيف يفخر مسلم بقومه، أو نسله، أو جنسه، أو لونه، وعندنا نصٌّ في عقابه إن فعل بالجاسي من الألفاظ؟ إذ قال رسول الله (من سمعتموه يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه هن أبيه ولا تكنوا)، فأي عقاب للمُفاخِر بتفضيل جنسه أو آله أشد من ذلك؟ ولا يضرُّ تأويل بعد ذلك، فالآيات المُبينة، والأحاديث الصحيحة، أظهر من أن يُتكلَّفُ صرفها أو إبطال معناها.

فأمة الإسلام مكونة من ثقافات متنوعة، والناس مختلفون في اللغات، والفنون، والطُرُز، وحتى الخصال والصفات العامة، والقاعدة الجامعة هي أن الأفضلية للمتقين، وأن المؤمنين إخوة، بلا نظر إلى جنس أو لون، ولا يُحقِّر الإسلام ثقافة دون ثقافة، فهو الدين العليّ، حكومة الثقافات، فما أباحه منها لم يجُز ذمه، وما ذمه منها لم يجُز حِلُّه، وما يفعله المتهوكون من دعاة الجاهليات، من الإزراء بما لم يذمه الإسلام من ثقافة غيرهم، كاللغات والآداب والفنون، والمفاخرة بثقافتهم

هم، - حتى تبادل النوكى الفخر بالجاهليين الصرحاء في عداوة الأنبياء كأبي جهل وفرعون والأسود العنسي وكاهنة البربر! - هو عُصيان لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل: (لا تفخروا بآبائكم الذين ماتوا في الجاهلية، فوالذي نفسي بيده لما يُدَهدِه الجُعَلُ بمنخريه [أي الخراء] خيرٌ من آبائكم الذين ماتوا في الجاهلية)، وشراء للدنيا بالآخرة، لقول رسول الله: (من انتسب إلى تسعة آباءٍ كفار، يريد بهم عزا وكرامة، فهو عاشرهم في النار)!

فمن المسلم المؤمن؟

هو الذي يُحقق قول الله سبحانه وتعالى (يا أيها الناسُ إنَّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى، وجعلنكام شعوبا وقبائلَ لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير).

ويمتثل لقول نبيه (المؤمن يألفُ ويؤلفُ، ولا خير فيمن يألفُ ويؤلفُ).

وتعلم النسب عنده ليس للفخر والكبر، إنما وسيلة لتحقيق مراد الله الذي بينه نبيه: (تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم)، لا لوطئ الشعوب، وازدراء المسلمين!

ولا يُضلُّك خفاءُ تلك القضية عنك أن تهوِّن من أثرها في واقع الأمة وماضيها ومستقبلها؛ فإن أول من أسْنَمَت عندهم النار كانوا العرب أنفسهم، فهذا قبلي وذاك غير قبلي، وهذا من قبيلة كذا وذاك من قبيلة كذا، ووجهاء المشايخ هناك يُقرُّون بالتأويل مبدأ التفاضل هذا، حتى استعاذ أحد كبار مشايخهم يوما من سِحنةِ غيرِ العربِ، ودعا لنقاءٍ عرقيٍّ بألا يتزوجُ عربُ الجزيرةِ منْ غيرِهم!

والعالمون بحال اليمن، يُدرِكون أن الهاشميين الزيدية فيها يتكئون على مفهوم التفاضل هذا من أجل العلو في الأرض، وامتهان غيرهم ومنعه من السلطان باسم أنهم المختارون من الله، ويحمس الشر قبالتهم يمنيون متعصبون يُنكرون أصالة عروبة الهاشميين، فهم عرب مستعربة، وإسماعيل رضي الله عنه نزل في عرب موجودون قبله، وهو ابن عراقي ومصرية، وكثير من هذه الألاعيب العنصرية والسلالية والعرقية، التي تنتهي بأكثرهم إلى الكفر بالله، والطعن في الرسول! وعندكم حركة إحياء الفرعونية في مصر، واعتيادها سب غيرها من الأمم، خاصة العرب المسلمين، والفخر بالفراعنة المجرمين، ومثلها حركة إحياء الحضارات العراقية.

وأخطر الآثار وأجلها، هي حركة اختراع القومية الأمازيغية – ولا أقول إحياء – في بلاد المغرب العربي، والتي يجابهها صنفان من المسلمين: صنف يجابه العنصرية الأمازيغية الجاهلية، بعنصرية عربية جاهلية، فذاك – ضل سعيه – هو صورة أخرى من أولئك الجاهليين الجدد، وهو أولى بالذم منهم، إذ يشوه دين الله بدعواه أن جاهليته تلك هي الإسلام، فكأنما هو عامل معهم، فبينما يتهمون الإسلام بالعروبة العنصرية الوافدة الأجنبية، يؤكد هو لهم ذلك بتحقير ثقافتهم، وإهانة لغتهم، وغمط أعلامهم ورؤوسهم، عمدا وقصدا، إمعانا في التنكيل بهم، وتأكيد خسة تاريخهم، وضِعةِ مجموع خصالهم! فمن أحسن للدعاوى الانفصالية البربرية من ذاك الكزِّ اللئيم؟ والصنف الثاني المُجابه، هو من أهل

الحقِّ بإذن الله، الذي يسعى جاهدا لبيان خير مبدأ للتفاضل بين البشر، وهو تقوى الله.

2.1. إصلاح الانفصال العسكري المدني.

أُسِّسَ واقعنا المعاصر جله على جند مرتزقة، يمتهنون إجادة السلاح لحماية الدولة، ويمنعون السلاح عن الشعب حمايةً من الفوضى الاجتماعية، ويعزلون أنفسهم عن الناس استعلاءً عليهم. وقد تكونت منهم في أغلب البلدان الإسلامية نخبٌ عسكرية صافية، مغترة بقوتها، منكفئة على ذاتها، تشمئز من صفة المدني، إذ هو المخلوق الأعزل، القابع في ظلهم كالحريم، والذي مهما علت مكانته، وارتفعت رتبته، لن يكون سوى هر عزيزة مكانته، يقدره رب البيت، ويستأنس به، طالما لم ينصّ رأسه محتجا، ولم يفغر فاه مستهجنا، إذ السيادة للفحل المسلح، أما من دونه فرعايا وولايا، ينتئون بقدر خضوعهم، وإقرارهم بطبيعته!

ولو قورِن بين مجتمع الراشدين ومجتمع المعاصرين، لوجدنا الأول لا ارتزاق فيه، فكان كيان الجيش هو كيان الأمة، لا انفصال بين هذا وذاك، ولا معنى لانفصال المدني عن العسكري، لذا عندما قال عمر رضي الله عنه في مجلس: أرأيتم لو ترخصت في بعض الأمر، ما كنتم فاعلين؟

فرد عليه بشير بن سعد: لو فعلت قومناك تقويم القدح!

فقال عمر مستحسنًا: أنتم إذن، أنتم!

ذاك مجتمع لا يتحدث فيه رأس سلطة مسلحة لجماعة من المدنيين، بل يتحدث فيه إمام لجماعة من المسلمين، فالسلاح شركة، والمجتمع يملك مثلما تملك، ويقدر مثلما تقدر، فإن فارق الحاكم الحق رُدَّ إلى الصواب ردا جميلا، وإن بغي وطغى كان أرهبُ الناس من سطوة السلاح.

والعجب أن تجد أقرب الأمم المعاصرة لذاك النموذج، هما أمريكا، ومذبح اليهود في فلسطين، فالشعب فيهما مسلح، وقد صُرِّح منذ زمن طويل بأمريكا، أن للتسلح الشعبي غرضين، أولهما: مقاومة الاستبداد والقوانين الظالمة - كما قال نوح ويبستر - إذ يجعل تسلُّح الشعب اليد العليا لكلمته مقابل القوات المسلحة النظامية، ويصبح هو الضمان الأكبر في صد الطغيان المدني أو العسكري - كما قال تِنش كوكس - في حال فقدت القوات المسلحة صوابها ووجهت فوهات مدافعها للأمة، وقد عد يوسف ستورب حق التسلح دُرَّة الحريات.

وهذا الغرض الأول ينتج عنه ضرورة الغرض الثاني: وهو صد كل عدوان أجنبي محتمل، فالاستبداد من نفس السنخ، وله نفس طرائق العدوان، سواء كان استبدادا داخليا أو خارجيا، فما الغازي إلا مستبد منتصر؟

ذاك المبدأ الراشدي، الذي يُرتأى اليوم في أشد الدول نكاية بالمسلمين، أحفظ للمجتمع من مبادئ العضوض والجبر، التي تحرص على إبقاء جمهرة الناس داجن لا نكاية منها، تُبَّع لا عقل لها، شتات لا سراة فيها! فأي مجتمع قوي وناسه على ذلك الحال؟ وكيف يُرتجى منه صدٌّ أو صبر إن غزاه جِرمٌ من الطغاة

المسلحين كالمغول والصليبيين واليهود ومن شابههم من أكابر أمم الكشح والعدوان؟

ومن العجب أن تتدنى نسب القتلى نتاج النزاعات المسلحة في مثل تلك الأمم، إذ بلغ في الولايات المتحدة عشرة مواطنين سنويا في كل مئة ألف، فكأنما تسلُّح الشعب أحفظ للأمن المجتمعي الداخلي من تركه عاريا بلا دافع، فذاك غرض ثالث طيب، نتج من حيث ظُنَّ السوء، واستجلب الأمان من حيث خُشي الذعر، وكما قيل في أمريكا: سلاح أكثر، جرائم أقل!

ونفع تلك السياسة عند الصهاينة أبرز، فبها علِم كل راجٍ تخليص فلسطين من أنجاسهم أن إسقاط الجيش وحده ليس النهاية، بل لابد من دعسِ البيت تلو البيت!

لكنهم إذ يصنعون ذلك ينسون أن تسلُّح الأمريكيين أو العرب مثلا، ليس كتسلحهم، فهم شرذمة أجنبية وسط محيط غاضب ومعادٍ، فهذه البلد مذبح يهود، وسقوط كيانهم السياسي الغريب الكريه مسألة وقت، وقد بقي الصليبيون زمنا أطول بسياسات أقل فُحشًا، ومع ذلك انتهى وجودهم، إذ ليس من المعقول أن ترتجي دوام الحياة بين ملايين الأعداء، الذين ينتظرون منك خلسةً تهزلُ فيها، حتى ينقضوا عليك تقتيلا وذبحا! فظروف بقاء مذبح اليهود هذا مرتهنة بمعادلة القرن العشرين، أي فتور المسلمين، ووهن الشعوب، وقوة سلطان الغرب، وائتلافه على كلمة واحدة، ومثل هذا لن يستمر لقرنين حتى، فكأنما شاد اليهود بدولتهم مذبحهم الأخير!

إن وطن الراشدين هو الذي تزول فيه السياج العالية بين كافة طبقات السلطة، الحاكمين والمحكومين، وأولها القدرة على الدفع والنكاية، ورأس ذلك هو التسلُّح. هذا ونؤكد أنه حتى إذا سلمنا بأن الارتزاق ضرورة، لتعقُّد الأسلحة الحديثة، ووجوب التدرب عليها لسنوات طوال، كأسلحة البحرية والطيران، إلا أن ذلك لا يلزم منه حظر الشعب من الأسلحة غير المعقدة، كالبنادق والمدافع والصواريخ، وقد رأينا كيف أمكن للبسطاء في العقود الماضية إجادة التعامل مع كل تلك الأنواع المُركَّبة، كفاحًا ضد الاستبداد والاستعمار = فمن واجب الدولة الإسلامية الراغبة في اتباع سنة الراشدين إلانة تلك الانفصالية بين عوام المسلمين والجندية، حتى يكون دفعُهم الاستبدادِ ثقافةً، وامتِشاقُهم الحسامِ فطرةً.

الباب الثاني: أوطان التائهين

الفصل الأول: نظامُ المأسورين.

تمهيد: النظام المأمول [الديمقراطية الليبرالية].

بعدما استعرضنا دولة وطن الراشدين في القسم الأول، نتحدث هنا عن أوطاننا المعاصرة، والحل الديمقراطي المأمول للخروج من تيه تخلفنا وسوء حالنا، والذي استعرضه جمع جامع من المفكرين المسلمين باعتباره النظام المعاصر الوحيد الذي يمكن اعتباره تطورا طبيعيا لدولة الإسلام الراشدة، وبالتالي الأمل الوحيد للنهضة.

1. مراحل أنظمة الأمة السياسية.

حدَّث الرسول صلى الله عليه وسلم عن مراحل متتالية تمر بها الأمة، في حديثه الشهير: (**تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكا عاضا فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت**)، فالمراحل هي: النبُوَّة، فالخلافة الراشدة؛ ثم الملك العَضوض: الذي يبدأ بعهد النظام الملكي الوراثي، أي الدولة الأموية، ثم مرحلة المُلك الجبري، الذي سأفترض هنا ظهوره بنهاية سيادة الملكيَّات الإسلامية التقليدية، ذاتية القرار كالعثمانية، وانحسارها، وغلبة عصر

الجبابرة، الذين تنوعت أساليب فرض أنفسهم على المسلمين، بنمط مغاير للمتعارف عليه تاريخيا.

وإطالة بيان انتماء الأنظمة السليطة الغاشمة إلى نمط الجبريَّة، لغو لا طائل منه، وليختبر المشكك عقله، لذا سيكون من السفه نقاش هذا!

إنما السؤالُ المُشكِلُ الحقيقي هو: أنولِجُ في نمطِ المُلكِ الجبري، تلك الديمقراطيات التي تعيشُها بعضُ أقطارِ المسلمين، كتركيا، وتحلمُ بها باقي شعوبِ أمتنا المقهورةِ؟

ولا يخفى أنه سؤال يحتاج للتمكّث والتأني في سبره، والجلد والصبر عند بيانه، إذ أن الديمقراطية الليبرالية صارت أمل الأمة عند جمهرة أحرار شعوبنا!

2. أسئلة ديمقراطية التيه.

فإن علمنا أن الديمقراطية تلقى عثارا عند أهلها، وريبةٍ عند سدنتها، وأن بعض الخائضين فيها يندرئون يوما تلو الآخر على أدبيات الشك، وينقرون في الذروة والغارب على سبيل للفهم، فسيتوجب علينا أن نسأل فيما يخصنا:

أتُجاوز الديمقراطية عمليا، المُلك الجبري؟

ثم، أيُصبحُ بمقدور المسلمين، في ظلها الوارف المزعوم، اختيار أئمتهم وحكامهم؟

وذاك سيُلزِمنا بسؤال آخر:

أحققت الديمقراطية مأمولنا عند غيرنا من الدول المشاكلة، حتى تحققه لنا؟

2.1. العجز الأصيل عن تحقيق الهدف الرئيسي للديمقراطية: الاختيار الحر.

انظر حال المسلمين، في الدول المفغمة برياحين الليبرالية الديمقراطية، تعلم الخبر اليقين في السؤالين الأولين:

فقرار المسلمين اختيار ولاتهم، يوشك أن يكون مستبدا به في أيدي الدول الرعاة، القوى الكبرى، والتي قد تتراوح بين قوة واحدة كفرنسا في حال تونس، أو منظومة إقليمية في حال لبنان، أو منظومة عالمية في حال تركيا!

كأنما الفارق بين كيان وكيان في أمتنا، هو معدن القيد، لا جوهر التحرر!

فبدلا من تفويض القوى المُهيمِنة اختيار الحاكم الجديد إلى جماعة مغلقة، ترعى أسس المصالح، وتحفظ علمانية الدين، والتي تتراوح بين فجاجة المؤسسات العسكرية، ومكر الملكيات الفوقية، والطوائف المتكبرة، والطبقات المتغربة = يُسلِّم للشعب حق انتخال حكامه بنفسه؛ لكن من بين من؟ أليس المُختار لا يخرج دوما عن تلك المجموعات النخبوية، التي يظهر للشعب أنها متنافرة، متنافسة على رضاه هو وحده لا شريك له؟!

ثم أن المُطِّلع يعلم أن اختيار المُنتخَب، موجَّه مسبقا على الدوام، خلال عملية طويلة تبدأ من جذور الفعل السياسي الديمقراطي في بلادنا، حتى اللحظة الأخيرة قبل اعتلاء السلطة، وقد رأينا كيف أن القفز المباشر إلى المرحلة الأخيرة، بقدر ما قد يصنع مفاجأة - كما حدث في حالة الشيخ حازم أبو إسماعيل بمصر - بقدر ما يُجبهُ بالوجه الحقيقي لهذه العملية: وجوب التدخل العنيف لإصلاح المسار الديمقراطي! فعندهم لا يجوز التذاكي للتغلب على عقبة سنوات التدجين

الديمقراطي الطويلة، ولا ينفعن شعب الالتفاف حول من يحدد المسارات المُختارة!
ولا يُحتجُّ بأفعال إردوغان التي يشوبها استقلال كبير، فهو لم ينعتق من الغُلِّ
بصورة كبيرة إلا بعدما اتجه إلى سياسات استبدادية ومعادية للديمقراطية بعد
انقلاب 2017 الفاشل، إذ بعدما زادت يده تحكمًا في الجيش، خصمه الرئيسي،
وبطشه بكباره، اشتد حتى على مجموعته المقربة القديمة، واتخذ النظام الروسي
نبراسا في تعديله الدستور، لإبطال ما يُبعِده عن السلطة، فتلك تجربة كانت
ديمقراطية مُقيَّدة كليًّا من جهة الاستقلال الكامل في القرار، ولم تتحول إلى
انعتاق إلا بعدما تخلَّت عن جوهر الديمقراطية المزعوم، أي حرية الاختيار،
وبالتالي انهار (المسار الديمقراطي) بالانقلاب المضاد الذي صنعه إردوغان. ونقاشنا
هنا عن إردوغان في موطن استقلال القرار عامةً، سواء أتى به إسلامي تركي أم
قومي علماني، وليس القرار الإسلامي خاصةً، وإلا فإن الرجل لا يمكن اعتباره
ممثلا للإسلام أو للعمل الإسلامي!

2.2. عجزُ ديمقراطيةِ الدَّاجن.

والمسار الديمقراطي هو موطن التحكُّم، فالصعود السياسي ذو رقابة، وليس كل
من هب ودب بقادر على إنفاذ التهديد! إن الفاعل السياسي في الأنظمة الداخلية
بدولنا الديمقراطية خاضعٌ لا محالة للتنميط، والحُجة الذائعة تبريرا للرقابة
على المسار الديمقراطي هي أن الانتخاب ابتلى الغرب بهتلر!

ولوسائل الإعلام دور جليل، غير منكور، في ضبط هذا المسار، وتعيين حدوده، ومكافأة من ضاء له وجه القوة، ومكافحة من أرعدت بتهديده الأنوف! والشعب - إن أحسن الإعلام الأداء، ولم يفضحه السفه والغباء- أسير للإعلام الديمقراطي، فالمذيع ذو المصداقية، هو الأمورُ بالمعروف، والنهوُّ عن المنكر، والمُظهِر لمكر تجار الدين، والمُبيِّن لخبائث الملتحين! بذا تجد الإعلام العربي مطية القوة المُهيمنة، وإن فاخَر بالمقاومة، وجاهر بالعداء!

فعدو القوة الكبرى المُهيمنة على الديمقراطية المحلية، هو عدو (**الإعلام الديمقراطي**) المحلي!

أدومًا يكون ألد أعداء المُهيمِن -وهو، في عالمنا العربي، متمثل في المنازعين الإسلاميين- هو هو نفس عدو (الإعلام الديمقراطي)؟! أي مصادفة هذه!

وأي كذبة يعيشها المرء أكبر من الإيمان بأنه حر، بينما يحيط بمصوتته غُلٌّ ناعم صلد في آن؟

2. 3. بهرج التحرُّر وصريح الاستبداد.

ونُكرُ الطاعنين في حريات النظامِ الديمقراطي العملي، ليس في اختلافه عن النظام السلطوي القمعي؛ بل في التوهُّم أن الديمقراطية العملية المعاصرة جوَّادةٌ بالخيرِ، فعَّالةٌ للحقِّ، مُظهرةٌ للسراقِ، مُكابِلةٌ للشر؛ إذ تبدو أرفق بالإنسان من جموح البطش الاستبدادي، غير أنها أنظمُ للفتك، وأحلمُ في التدبير، ولا جرم حينئذٍ أن تكون رجاءً ساميًا للمُفترَسِ بناب الطغيان.

وقد يستنيم المقهور لبهرج يرقأُ دمه، ولزيفٍ يجمعه بدنياه، بل قد يدفعُ عنه، ويخلطه بعروقه، ويزعقُ فيمن يوكزه بالقول إن الحرية الديمقراطية لم ترتق فوق غيهب الكلم والجدل، وهي تكبو بك إن ارتقيت من سياسات الأمر الواقع، إلى سياسات القوةِ، وفِعالِ نشوءِ الأممِ، تلك التي ترصُد كسرَ إسارِ الذلةِ، واقتفاءَ أثرِ الملةِ، لا الإكانة للمُهيمِنِ والموكِّلِ بالتفضُّلِ.

فإن تجافيت عن قولي، أجب نفسك، ولا تُقعِّر متفلسفا:

أبمقدور الشعوب التي ارتضت الديمقراطية العملية، بعسكرها ونُخبتها ذوَي الجلال، ومصالحهما البيِّنات، أن تُنصب حاكما يجهر بمُرادِ صنع القنبلة نووية، التي هي سلاح الردع الفعَّال الأوحد منذ منتصف القرن العشرين؟ ومن أعجل الفاعلين منعا لمثل ذاك الاختيار؟

وعلى هذا فقِس:

أبمقدورها تنصيب من يستهدف التوسع غير المُقيَّد في التسلُّح، أو التجافي عن المنظومة المالية العالمية، وإبداع منظومة منافسة، أو قيلة الحق في قضايا مثل المقاومة العالمية الجهادية ضد الغاصبين؟!

إن أجبتَ بالنفي، وذاك الحقُّ، فيجوزُ لنا التساؤلُ: أي حريَّة اختيارٍ تلك التي حصَّلها المسلمون في الديمقراطيات الحالية بالعالم الإسلامي؟ وأي مُنيةٍ يبغونها في ظل نظام الأنوار ذاك، أرفعُ من وقفِ مسِّ ما لا يُغني، وحفظِ وجودِ ما لا يُسمِنُ؟!

4.2. إشكالُ النخب التابعة: حازم أبو إسماعيل كاسرُ الحلقة، المُخلُّ بالمسارِ.

وأيُّ مثالٍ أسرعُ للبديهة، وأجلى في الفجاجة، من الانتخاباتِ المصرية التي جرت في عام 2012، حينما تفقأ المُركَّب (النخبوي / العسكري) الحاكم لمصر غيظا من ظاهرة الشيخ حازم أبي إسماعيل، الذي سلب قلوب الملايين، وتعلقت به أفئدة من لم يكن يرجوه هو نفسه، من شباب نصف علماني، أو غير منضبط بفكر ودين؟ فلم يكد يُرشِّح نفسه، حتى أرقل هو وكبا المنافسون، وفَلَجَ منطقه وكَهِمَ المُبغِضون، وبلغ شأوًا صادقًا لم يطمح إليه سياسيٌّ إسلامي قبله، فانتفض الألوف ينثرون عيون ذخيرتهم بغير حساب، إعانةً لمشروعه التحرري الواضح، وإغاثةً لسعيه المنفرد الصريح في تحكيم الشريعة، تلك الأُبنة التي خجلَ منها غيره، فبدَّل ونَكَر، وذاد هو عنها، فنَصَرَ ونُصِرَ.

وما إن استوسقَ حول الرجل الجمع الكثيف، واندرأ على نصرته ما يكفي للفوز بألف انتخاب، حتى حمس الشر، وغامر المُركَّبُ الحاكم، فأشهر أسيافه، ولمعت نصاله، فأيقن ذوو الشكِّ أن الخروجَ عن (**المسار الديمقراطي**) نُكتةٌ سوداءُ، لا يمحوها إلا الطِعانُ!

5.2. أثرُ مركزِ الفَلَكِ: أمريكا وسياستها الخارجية مع الديمقراطيات.

ولا ينبغي أن نُغضي عن التوجُّسِ الأمريكي - وهم القيِّمُون على مُركَّبنا حاليًا - من الحُكَّام ذوي الشعبية، حتى إن كانوا من خلصائها، فالغالب على سياساتها

الخارجية مع الدول الدائرة في أفلاكها: استحياءُ التهديدِ، واستبقاءُ المنافسِ، والقلقُ من موجِباتِ الاستقلالِ أو تمهيداتِه، التي من أرؤسِها الالتفاف الشعبي حول مشروع غير مضمون العواقب على الغرب، وتحوُّل ذات الحاكم إلى دينٍ حاثٍّ على زلزلة الأفلاكِ.

وما هتلر وأيندي ولومومبا إلا أمثلة قريبة للقوم المتربصين!

فالنموذجُ الأوفقُ عندها، هو حفظُ الكرسيِّ مُخلخلَ الأوصالِ!

وفي بلدانٍ كمصرِ وسوريا، قلبُ الأمةِ الجيوسياسي، والمِشنَقةُ الإسلاميةُ لإسرائيل = لا مكان لمغامرة، ما دامت الأيدي لا ترتعش!

وكمْ صدقَ المذيعُ اليهوديُّ الأمريكيُّ جون ستيوارت، حينما علَّق على خبرِ ترشُّح الشيخ حازم، قائلا في سخريةٍ من الموقفِ الأمريكي المنزعج من ذلك التهديد: إننا نريدُ ازدهارَ الديمقراطيةِ هناك، طالما كانت من النوعِ الذي نختارهُ نحن! من النوعِ الجيِّدِ، الذي يُختارُ فيه رجالٌ يحبوننا! فلتزدهر ثمارُ الديمقراطيةِ ما لم تُصبنا بالإسهالِ!

وسرد الأمثلة على صدق هذا الكلام مما يطول بنا فوق المُراد، غير أننا نُذكِّرُ هنا بمثالي انتخابات نيكاراجوا لعام 1984، وانتخابات فلسطين لعام 2006، ففي كليهما شهد المراقبون الدوليين على نزاهة العملية الديمقراطية، وفي كليهما قلبت أمريكا ظهر المجن للديمقراطية، وأفصحت سريعا عن جحدها الخيارِ الشعبي، وسُخطِها على المُنتصِرَيْن، اللَّذَيْن كانا اليسار المناهض لها في الأولى، والإسلامُ المُصاوِلُ لإسرائيل في الثانية.

6.2. عند الدَّاجنِ قد تفضُلُ ديمقراطيةُ البهرجةِ صريحَ الاستبداد.

وإن تدبرت طبيعةَ تلك المنظومةِ الديمقراطيةِ، لعلمتَ أنها – من جهةٍ قدرتِها على ضبطِ الدولِ التابعةِ – قد تفضُلُ الديكتاتوريةَ الباغيةَ الصريحةَ، إذ أنها تُبكِر في الإنذار بكل اضطرابٍ مُحتَمَلٍ في المسارِ الديمقراطي؛ ما يُمكِّن مُركَّبَ النُّخبِ من التدخلِ، حتى يُسمعُ ضجيج التذعير في واشنطن أو موسكو، أو غيرِهما!

فما أحسن وجوب تصريحِ المُرشَّحِ للحكمِ بخُطتهِ، وإعلانِه معتقداتِه، وبثِّ طموحاته وأمانيهِ، والجهرِ بدياناتِه العلمانيَّةِ أو الإلهيَّةِ، وإذاعتِهِ صورةِ دولته المرجوَّة!

إن المُرشَّحَ في الديمقراطيةِ سلعةٌ، لا يُنفِّقها سوى الحديث المستفيض عن كُلِّ رَغيبةٍ خطرت بباله!

ولو أنصفت، لقُلت إن النظامَ الاستبدادي حينئذٍ، في مثل تلك الدول التابعةِ، قد يفضُلُ الديمقراطي أحياناً! إذ أن الحُكامَ الطغاةَ، بذاتيتهم وظنِّهم في أنفُسهم الفرادة، وإمكان التغيُّر المفاجئ في قناعاتهم، التي تُترجمُ إلى قرارات مؤسسيةِ، وسياساتٍ خارجيةِ، قد يُفاجئون المُهيمِن بقراراتٍ منبتَّةِ المنشأ المنطقي والمؤسسي، فتكون بالتالي أخفى عن الرقابةِ الدوليةِ! إن عينَ ما تُمدح من أجله المؤسسيةِ الديمقراطيةِ في أدبيات السياسةِ الخارجيةِ، أي اتخاذَها القرارات العقلانيةِ بصورةٍ متدرجةٍ، وقلةَ تأثُّرها بذاتيَّةِ الحاكم وتقلباته = هو موطنُ القوَّةِ والأفضليةِ في مثلِ هذه المنظومةِ العالميةِ المُعاصِرة! لذا تسمو الحقبةِ الديكتاتوريةِ في مظهرِ الاستقلالِ، ومبادئ السيادةِ، عن حُقبةِ الديمقراطيةِ، في كلٍّ من

باكستان، والعراق! ودونكَ كوريا الشمالية فتأمَّلها؛ ثم تصوَّرها تابعةً بنظامٍ ديمقراطي!

وإن حاججَ البعض بأن عراقنا قد دُمِّر بتلكَ الديكتاتورية، نبهناه أن السببَ الظاهِرَ والمُعلنَ لذاك الدمارِ، هو السعيُ في الحصولِ على قوةٍ تُريبُ الكُتلةَ الدولية، وتُغيِّرُ من الميزانِ لصالحه، سواءً أنمى العراق قوته بالتوسعِ، كما جرى في الكويت، أو ببناءِ سلاحٍ مُدمِّرٍ، كما جرى في المُفاعلِ النووي.

فإذا كان هذا هو صنيعُ طغاةِ الدُّنيا فيمن بَدَهَهم بالمروقِ؛ فما ظنُّك بصنيعِهم فيمن يجهَرُ بالنشوز منذ يَفاعَه السياسي، ويستعلنُ بالطموحِ بُكرةً وعشيًّا!

7.2. ثم النفاقُ هو الحلُّ!

وإن قيل بأن في إمكانِ المُرشَّحِ أن يُضمِرَ نواياه، ويطوي مراداته في صدره، حتى إذا ظفِرَ دهِمَ = فما تكون الديمقراطية حينئذٍ سوى مخاتلةُ الشعبِ، ومداهنةُ الناخبين، واستغواء المعاندين؟

ما تكون إلا نفاقًا مستحدثًا، وباطنيةً جديدةً؟! فهذا تبرير يُبطل الحديث عن الديمقراطية ذاتها كوسيلةً مُثلى للاستقلالِ ونزعِ التبعيَّة، وهما أشراط التحرُّر الحقيقي للشعوب لا المظهري الخادع، وأساسُ غلقِ بابِ الجبرِ بأنواعه، المُجاهِر والمُقنَّع، ويُلزِم أنها لا تعدو كونها وسيلة مصانعة لعالم الطغيان، إلى حينٍ، لعل تمكُّنًا يأتي، فتُهتبل نهزة استبدادٍ بما ينفعنا! وهؤلاء كلُقْلُقٍ مكرَ بأفعى، فأحضنها بيضه!

3. 1. عوارُ ديمقراطيةِ المَكرِ!

فهذا نقاشُ (ديمقراطيتنا)؛ فما بال ديمقراطيتهم؟

إن مناقشةَ كفاءةِ نظامٍ سياسي، يعمل في مجموعةٍ دوليةٍ مُهيمنةٍ منذ مئتي عامٍ على الأقلِّ، وقد أترعَ اقتصادُها دماء الأمم الأخرى، وأتخم قواها مِرانُ حصدِ المقهورين، يجب أن يكون حذِرًا، إذ دأبَ الديمقراطيون الليبراليون على الادعاءِ أن الرأسماليةَ الاقتصاديةَ والليبراليةَ الاجتماعيةَ والديمقراطيةَ السياسيةَ، لؤلؤٌ ينظمه سِمطٌ واحدٌ، وأنهم ظاهرة مفردة مُركَّبة، وأن مجتمعات دنيانا بين غربٍ حديثٍ متقدِّمٍ، ومُحيطٍ متأخرٍ متخلِّفٍ، يحسُنُ بأولياءِ أمرِه اللحوقُ بالأنوارِ، والاحتذاءُ بالسراةِ البيضِ، دون جدلٍ أو سفسطةٍ!

وقد أسهب المتناقشون في سبر كافة تلك الادعاءات طوال نصف القرن الماضي، وتعاور المتجادلون حتى خالف الليبراليون بعضهم بعضًا، وبان خوار تلك الادعاءات منذ الفشل الفاضح لنموذج تنمية التحديث الليبرالي التي تلت الحرب العالمية الثانية. وفي القرن الحالي، ومع صعود نموذجٍ استعصى تصنيفه في البداية، وهو الرأسمالية الشمولية الماثلة في الصين، ثم نجاحها الباهر، تجلى أن ربط الرأسمالية والنجاح الاقتصادي بالمنظومة القيمية الليبرالية والديمقراطية الغربية = أقرب للوهمِ! وقد كان الاتحاد السوفيتي، الشمولي، الاشتراكي، قد فكك مبكرًا أي طرح ينسب إليها وحدها إمكان حيازة القوة العسكرية القادرة، وتحقيق السيادة والهيمنة القاهرة، والنبوغ في العلوم وخرق الفضاء!

3.2. السيفُ أكتبُ للسيادةِ من القلمِ!

فلم تعد الرأسمالية، والليبرالية، والديمقراطية، أوجه ظاهرة واحدة، ولم يعد السِّمط الليبرالي الجامع لهم يلزمُ منه التقدم والاستقرار، وتجلى أن القوة بمعناها الواسع، وأرؤسها العسكرية والاقتصادية، هي المُنشئة للنفوذ والحِمى. والمشيعة للسيادة الخارجية، والضامنة للُّحمة الداخلية، لا العكس! وتلك حقيقة لم تغِب يوما، إنما شغبت عليها حينا أوهام اليوتوبيات الليبرالية!

لقد سوَّدَ الغربُ نماذجَه وقيمَه لأنه اكتظَّ من القوةِ، لا العكس!

والاحتجاجُ بالتقدُّمِ الأوروبي على الناقدين لنظامِه السياسي، لم يعُد ذو معنىً، فالصينُ تحتجُّ على تفوق قيمها ونظامها السياسي، في معاهد كونفوشيوس، بنهضتِها غيرِ المسبوقَةِ سُرعةً، وعلوِّها فوق أعرقِ الديمقراطيات، حتى تملَّقتها رئيسةُ الوزراءِ الإنجليزيةِ السابقة، ونافقت نظامَها، تزلُّفًا لأقدر من يعوضُّ بلادَها فدحَ البريكزيت! فأين الكونُ الحالي من كونِ نظريةِ التحديث الليبرالي؟!

ولو صح الاحتجاج بالازدهارِ والتقدُّم على صحة النظام السياسي = فالصينيون أولى به، إذ أنهم حازوا كل تلك القوة الاقتصادية الطاغية، دون غزوٍ أو اجتياحٍ لأممِ الأرضِ، ودون مراكمةِ الثرواتِ لمئاتِ السنين! وصانعُ القرارِ الصينيُّ أملكُ لزمامِ أمرِه، وأقربُ لطموحِ شعبِه، من صانعِ القرارِ الفرنسي، حاكمُ الأنوارِ الدائرُ في فلكِ الأمريكيين!

فإذا أقررنا ذلك، وسلمنا بأن الديمقراطية كنظام سياسي، لا تُرادِفُ ضرورةً التقدُّمَ المجتمعي والتقني والازدهارَ الاقتصادي والعلمي، والتحررَ السياسي الملبي

لآمال الأمة، وأن بعضَ الشموليات قد ضافتها كما حدث في الليبراليات = نكون قد وصلنا لآخر الطريق!

4. موجزُ القولِ في الديمقراطية حلًا لأوطان الأمة

إذ أنني لا أقول إن الديمقراطية ليست نظاما يُعطيك حرية القرار السياسي؛ بل أقول إنها:

أولا- لن تُعطيك إياها في المنظومة العالمية الحالية ما دمت من التابعين والضعفاء، إذ تبدو حاليا كنظام مراقبة واستطلاع مبكِّر للشغب ضد القوى المهيمنة، لا كنظام سياسي داخلي. ولا يُمكن مناقشة صحتها فعلا إلا إذا امتلكتَ السيادة الكاملة على قرارك، ولن يكون هذا إلا بحيازتك قوة تكفيك ردع المُناهضين! فهي إشكالية دائرية لا فكاك منها: الديمقراطية بفرض أفضليتها لا يمكن أن تعمل بغير أن تكون ليثًا ضاريًا، يتحاشاك كل طامعٍ، ويجتنبك كل طموح! ولكنك لن تصبح ليثا بداخل نظام ديمقراطي يعمل في فلك المنظومة الدولية الغربية؛ فما الحل؟!

ثانيا- أنها ليست المؤدَّى الحتمي لباقي المزايا التي ينسبها الليبراليون إليها، فقد ظهرت تلك الفضائل وسمت فوقها، في نُظُمٍ شمولية فجة!

فإن سلمنا بهذا، لم يتبقَّ للمروجين إياها إلا حُجَّةٌ واحدة لبيان تميُّزِها، ألا وهي التحرر المُجتمعي، وامتلاك الشعب زمام سياسته، والسيادة على قراره.

4. 1. إشكال النُّخب المتلاعبة: ترامب، الأجنبي اللقيط.

وقد ركزت في النسخ السابقة من الكتاب على إظهار الإشكالات والألغاز النظامية التي يتساءل عنها الغربيون أنفسهم، والمشككة في فعالية الديمقراطية كنظام حيادي ناجح في تحقيق رغائب الشعوب وتصويرها بصورة حقيقية، فتحدثت مثلا عن حالات التزوير في انتخابات بوش الأولى.

لكن في السنوات الأخيرة برزت ظاهرة ترامب، والتي تحتاج هي ذاتها إلى نقاش، إذ قد تُرى من جهة أنها هادمة تلك الشكوك لصالح الديمقراطية، وقد تُرى من جهة أخرى أنها داعمة تلك الشكوك؛ بل تؤكدها.

من الجهة الأولى، قد يُقال إن نجاح ترامب، بالرغم من مقتِ المؤسسة الأمريكية له، وهجوم الإعلام عليه، يؤكد أن الخيار الشعبي في الديمقراطية يُمكن الرهان عليه، في وجه (التيار السائد) و(النخبة الحاكمة) والأجهزة البيروقراطية والأمنية العتيدة، ويؤكد كذلك ضعف فعالية الإعلام الديمقراطي، وأنه إن اجتمع على ما يضاد رغبة الشعب، فلن ينجح في منظومة ديمقراطية. وكل هذا يُضعف الحجاج الذي نشأ عليه القول السابق.

ومن الجهة الثانية، قد يُقال إن نجاح ترامب، بالرغم من تلك العوامل، هو مؤكِّد لما قلناه، لا نافٍ! إذ أن التصويت لترامب جاء كثورة على المركَّب السلطوي والنخبوي الحاكم في أمريكا، فالرجل منذ البداية خصم شرس للبيروقراطية والمؤسسية الأمريكية، وفاضح للإعلام الأمريكي، بعبارته الشهيرة (أخبار زائفة)، التي يوزعها يمنةً ويسرة على أكثر المؤسسات الإعلامية المعادية له.

أضف إلى هذا أن جمهور ترامب الرئيسي، وهم العنصريون واليمينيون، لا يُمكن لشخص، مهما كان مغفلا، أن يصفه بالمحب للديمقراطية الليبرالية!
إذن دعامات اليمين التي مهدت لترامب وصوله إلى السلطة هي أن أمريكا محكومة بنخبة تتلاعب بالأمريكيين، وأن الإعلام جزء من تلك النخبة الغاشَّة للأمة، وأن المستضعفين يحتاجون إلى ممثل شعبي يهتك أركان تلك الديمقراطية الزائفة!
كما أن ما دعم مزاعمه، وأيد منطقه، تلك الحرب الشعواء التي شنها عليه المركَّب السلطوي الأمريكي، من نخبة المخابرات والإعلام، وتمنُّعهم على قراراته، وتهكمهم بأفعاله، حتى سُرِّبت مكالمات ترامب في هاتف البيت الأبيض، طلبا لإضحاك الشعب عليه، والاستهزاء بعقله وإدارته، فلم يسلس له أبدا قيادهم، وهو المنتخب الشرعي! فأي نصرة لمقاربة القائلين بمكرِ تلك الديمقراطية أظهر من ذلك؟! لقد نجح الرجل لنفس العلة التي أفشلت عمله: أنه أجنبيٌّ عن المسار الأمريكي الديمقراطي (التدجيني)، ولقيطٌ عند مؤسسات المكر والتحكم بالعقول.
ثم أي مجنون ذاك الذي يصف أنصار ترامب بأنهم كهام لا ثِقَل فيه، ووهاء لا سلاح له؟ كيف وهم قطعان من الجاموس الأبيض المسلح المنتظم في مليشيات دينية متعصبة، وأسراب من الجراد القابع في كافة المدن الأمريكية، ولهم في كل فرع من أركان الدولة معزٌّ ومُغيث، وفي كل قسم بالجيش والشرطة مؤيد ونصير؟! أيُقال بعد ذلك أن لا اعتبار لهم في مُركَّب القوة، وأن الرجل وصل وظل باقيا بالخيار الديمقراطي وحده؟
فأي الرأيين أصوب؟! ذلك لك!

4. 2. إشكالُ تحكُّمَ الجهال: البريكزيت، استفتاءات تخريب الدول.

وقد أظهر البريكزيت كذلك إشكالا آخر، يمكن النظر إليه كداعم لحجاج النسخ الأولى من ناحية، وكناقض لها من جهة أخرى، فقد تحدثنا في النسخ الأولى عن (أزمة الديمقراطية) التي تتلخص في عدم ثقة النخب في الخيار الحر للجمهور والشعب، فنقلنا قول جاك رانسيير ناقدا تسمية العالم الغربي بالدول الديمقراطية، إذ أن توصيف تلك الدول بالديمقراطية راجع لكونه "الاسم التقليدي لأنظمة تلك المجموعة من الدول؛ لكن الحقيقة أن في المجال الداخلي لتلك الدول يكون الديمقراطيون هم الأعداء الحقيقيين" وكذا قوله إن النُخَب الحاكمة في الديمقراطيات الفرنسية مثلا "تؤمن تماما أن كافة الشعوب لا يمكن الثقة في اختيارها لأن الناس يفكرون في الشؤون الوطنية العامة كما لو أنهم يفكرون في التسوق لشراء عطورهم، وهو أمر غير مقبول طبعا بل هو أزمة وكارثة الديمقراطية التي ينبغي معالجتها"، وكذا نلقنا وصف نعوم شومسكي لعملية نزع القرار من أيدي الشعب إلى أيدي المؤسسات غير المُحاسبة كالنُّخب والصفوات العسكرية والصناعية بالطريقة "الأكثر فعالية للحد من الديمقراطية"!

فهل أزمة البريكزيت التي ثارت مؤيدة لهذا الحجاج أم ناقضة؟

من جهة، هي ناقضة، فبالرغم من أن البريكزيت لم يأتِ على هوى مركب النُخب البريطاني، السياسية والإعلامية، إلا أنهم لم يتلاعبوا في نتائجه، وقد طارت أرؤس حكومات بسبب العجز عن إلغاء (رأي الشعب).

ومن جهة أخرى، هي مؤيدة، إذ أن (الخيار الشعبي) قد عُطِّل لسنوات، ودخل أنفاقا من الإجراءات والمداولات والتأجيل العمد، حتى جهر البعض بإمكان إلغائه إن لزم، ولولا التشنج الأوروبي الفرنكوجيرماني ضد إنجلترا، لتيسر هذا الإلغاء! فما معنى الخيار الشعبي، إن كان للنخب الحق أن تتعمد تعطيله والتلاعب في إنفاذه؟

فأي الرأيين أصوب؟! ذلك لك!

5. حالنا المُضِلُّ لرأينا.

وليس من العجيب أن يصوِّب الشرقي المقموع كل ما انتصر لخيار الشعب، وأن يتعصب للديمقراطية النظرية المحضة، فهو يعيش في دول استبدادية غاشمة، وأدنى ما يُقدَّم له في الغرب منذ صعوده إلى الطائرة - حتى إن اختلط بعنصرية وتمييز - لا يُقارن بأعظم الحقوق الاجتماعية والسياسية التي يراها في بلده! وطلبُ الصفاءِ النفسي عند من هو في مكانه نوع من الخطل، فالمجلود قد يُصافي جلاده إن منَّ عليه بسوطٍ أخف مما يضرب به أمثاله، والمقهور قد يلين لطاغيته إن اختصه بسجنٍ وأعدم أمثاله.

وقد لاحظ الأرجنتيني خوزيه نن قبلا أن الديمقراطية يمكن التشكيك فيها ونقدها داخل العالم الغربي أكثر من العالم الديكتاتوري الذي ينتمي إليه؛ إذ يؤمن المثقفون والناس عنده - وعندنا - أن السياسة إما ديكتاتورية أو ديمقراطية ولا ثالث، وهي مسلمات يجد شعبه أضيق بالجدل في صحتها من الوسط الثقافي الغربي نفسه!

لكن السؤال متوجه إلى من يملكون القدرة على تجاوز ذلك الجدار النفسي الشاهق: أتلك الشعوب مُحترمة الرأي السياسي والاجتماعي حقا؟ أم أن لها ظاهر إبداء الرأي، بينما الباطن بأيدي النخب، تسوق بالإعلام من تشاء كيفما تشاء، ولا تعطي الدنية في دينها إلا بعدما تضمن أن رغبات المُعطى قد ضُبِطت لتوافق دينهم ومرادهم، وأن ما جرى في حالتي البريكزيت وترامب، هما الشذوذ الذي يثبت القاعدة، لا العكس؟!

6. اختلاف في أدوات التطويع والإفراز، واتفاق في تقزيم حرية الاختيار.

إن ما أقوله في هذا الفصل وأبيِّنه، أن الديمقراطية - بصورتها الموجودة في بلادنا على الأقل - ليست سوى نوعا آخر من المُلك الجبري، وأن الخلاف بينها وبين صريح الاستبداد يتجلى في مجموعتين من الأدوات الرئيسية:

أولاهما: أدوات التنميط والتطويع الشعبي، أي نمط إعلام الترويض بدلا من سيف القمع، إذ تبادر الديمقراطية بالحشد الشعبي قبل القمع المُقنَّن، على عكس الاستبداد الصريح الذي قد لا يأبه بالحشد الشعبي ولا بالتقنين، **وثانيهما: أدوات التنميط والتأديب النخبوي**، أي ضبط المسار السياسي والرقابة على السائرين فيه، لرسم حدود الواقع، وخفض نسب المفاجآت والتقلبات إلى أدنى مستوىً، والتنشئة السياسية منذ الصغر بأطر محددة، بدلا من الضبط الاستبدادي الذي يُعلِّم السياسي أنه متى وصل ليس له إطار محدد سوى شهواته الذاتية غير النافعة، فإن اشتهى خيرا فالصلاح، وإن اشتهى شرا فالدم.

وقد كُشِفت تلك الأدوات في أعمال الراديكاليات السياسية الغربية، وخاصة الاشتراكية الثورية والنقدية بصنوفها، ففضحت خفايا البهرج الليبرالي مجتمعيا وسياسيا، وأحسنوا وأجادوا في كثير، وأساؤوا وضلوا في كثير أيضًا، وأتوا في المساءات بالطمِّ والرمِّ من الرزايا العقدية، والنائبات العملية، مما نَغضُّ عنه هنا، ونتجاوز ذكره، ولا نتكئ عليه. وفائدة الاطلاع على تراثهم الناقد لا تُقدَّر بثمنٍ، وكثيرا ما تُحسِّن من النقد الإسلامي، إذ أن ذاتية النقد الغربي، وأكله بعضه بعضا، يستخرج لنا المخبوء، ويستفصل المجمل، ويمد الأيدي إلى الثنايا؛ فلا أحسن من أهل الغرب، المقيمين في جدالات أهله، المطلعين على بطانة زركشه، معرفين لنا بالحقائق، ومُعلِمين إيانا بأسرار الزيف، ووسائل ثقفِ دقائقه. وكان مصباحهم في أكثر نقودهم هو علم اجتماع المعرفة، واستعمال هذا العلم من ذي العقيدة الراسخة - بغضِّ النظر عن معتقده - مُثرٍ لبحثه، ومُفقِّهٍ لقارئه، ومُضيء لديجور واقعه، غير أنه خنجر ذو نصلين في يد قليل الحزمِ، نصل موجه إلى ظواهره المدروسة، ونصل مستقبل صدره الناتئ، يوشك أن يشقه، فكما تُفسِّر بها أديان الآخرين وثقافاتهم، يُمكن أن تُفسِّر دينك ومعتقدك، فتُقعِر في غيهبِ النسبوية، وتَغوي في حلكة الريبة. فمن وجد في معتقده خوارًا لا يُقدِم، ولا يكون كالمُستضرم بستانه طلبا لزوال يسير الآفات!

6.1. إعلامُ الديمقراطيةُ

أما المُضلُّ الليبرالي الأول، أي الإعلام الديمقراطي، فالتعرض لأسسه، وتشعب أساليبه، وثقف مكره، لن تفلح أسطر قليلة في بيانه، وقد تعرضت له بتفصيل أكبر في كتاب محاجّات المعوِّقين، فليُرجع إليه؛ غير أن الجدير بالذكر هنا، أن أساليب البروباجندا، أي الدعاية السوداء، تُستخدم في الإعلام كله، مثل هدم إنسانية الخصم، ونعته بكل بذيء من الأسماء، ووصفه بكل منفِّر من الوحوش المُحتقرة، ونسبته إلى كل خسيس من الأجناس، واتهامه بكل فاحش من الأفعال، والكذب عليه في الذروة والغارب، وقلب فضائله خَبَثا، وتغزير معايبه حتى تغمر الجبال، وإشاعة الفزع بين الناس من سمته ورسمه. فكل ذلك لا أقول رأيناه، بل نعاينه ونعيشه كل يوم لم نزل، ولا يشيد الإعلام إلا وعيا موجَّها، ولا حياد إلا في أذهان المغفلين.

ثم حق للناقد أن يسأل، ألا يكون فشل الإعلام الديمقراطي في عصر ترامب، مُبرِّئا إياه من تلك التُّهم؟ فهو - في رأي - يطهره من شين التلاعب بالشعوب، إذ لو صح ذلك ما تعثَّر؛ غير أنه في رأي آخر، أكبر توكيد على اعتياده التلاعب بالشعوب، إذ أن مخالفته لم تأت إلا في صورة تمرد على توجيهاته، وعصيان على نصائحه، وثورة على مزاعمه!

فأي الرأيين صواب؟ ذلك لك!

6 .2. تحديدُ الديمقراطية أطر الواقع.

أما المُضلُّ الليبرالي الثاني، فترسيم حدود الواقع الممكن، وتشذيب غير المهذب من السياسيين دوما، والنظام الديمقراطي أنجح في ذلك من أي صورة أخرى، فالسياسي منذ طفولة حياته السياسية إما منضوٍ إلى حزب، وإما مستقلٌّ مباينٌ بالفكر، وأفكاره في كل الحالات ظاهرة أمام الجميع، لا عمق لنواياه، وما أشبه الديمقراطية بالمؤسسات العسكرية حينئذ، التي تنتخل (الغرائب) منها أولا بأول، وتفسد عليهم صعودهم، فلا يرتقي فيها غير الأكثر تنميطا، والأخلص ولاءً، وكذا تفعل الديمقراطيات في أكبر بلدانها، وبدلا من أن تحتال الدولة كي تنصت إلى أفكار فاعليها السياسيين، فتعتقل وتستجوب، يُقدِّم السياسي في الديمقراطيات تقريرا يوميا مفصلا منذ ساعة ميلاد حياته السياسية، مذيعا أفكاره ومشروعاته وطموحاته، وناشرا أساليبه ورؤاه وأنماطه، ومتعهدا بالحفاظ على هذا النظام للأبد!

فهذا من جهة سيطرة الظاهرة على النظام داخليا، وضمان إعادة توليد ذاته، وتعزيز عدم الخروج - طوعا - عن الأطر.

أما ضبطها لصانع القرار الخارجي، والمُهدَّدُ دوما بالجماعات المتصلة بالقوى الكبرى في الدولة التابعة التي يعمل فيها، فقد تربو قسوته عن الضبط الداخلي، ومعلوم أن هامش حرية الفعل السياسي الخارجي أضيق عامةً من نظيره الداخلي، إذ كبيرة الداخل بلوم، وصغيرة الخارج برجم! وعليه قد يصبح صانع القرار الديمقراطي أخشى لغضب المنظومة العالمية الدائر في فلكها من صانع

القرار المستبد، كما أسلفنا قبلًا، وإن كان الفارق في جوهر العملية لم يختلِف كثيرًا، فالمعوق هو طموّ الخوف، وتملُّك الذُّعر!

6. 3. تقاربُ النتاج الخارجيّ النهائيّ: صانعُ القرارِ المرتعش.

ولنتساءل قبل أن نختم الفصل: مم يخاف الحاكم المسلم حقا في صنع قراره الخارجي المُستقل؟ سواء أتى بديمقراطية أو ديكتاتورية، مم يخشى الحاكم المسلم؟ كيف لجرذ نتن كإسرائيل أن يهدد هذا البحر الإسلامي المحيط به؟ أبنابها النووي تخيفنا؟ فما عليهم إن دهسوها أو حتى دعموا المقاومة فيها أن تبيد هي وأهلها؟ لكنه حب الدنيا وكراهية الموت! والعجب أن تجد الإنسان مجاهرا بشعار الموت الموت ولا مس الكرامة أمام الزاعم تطرفهم، ثم هو ذاته يزجر من يحدثه عن وجوب مقاومة إسرائيل وأمثالها، كالأمريكان في العراق وأفغانستان، والروس في سوريا والشيشان، قائلا: أتريدون استجلاب الخراب علينا، وإنزال الويلات بلادنا؟!

فلماذا كنت أسدا هصورا لا يخشى الموت أمام من هم لحمك ودمك، وأتباع دينك ومذهبك، ولا تأبه لمخاطر تفكك الدولة، ولا مأسي تشتت الأمة، ثم أنت أنت تنقلب سياسيا خائفا متى جابهتك قوة كبرى؟!

مم يخاف الحاكم المسلم حقا؟ ألم يتجلّد الفيتناميون والأفغان في وجه أمريكا وبهائها، ممرغين أنف أجياشها المتغطرسة بكل هزيل من سلاح وكَلِم، ثم في الحالين جلست هي إلى التفاوض والنقاش، وطلب الرحيل والأمان؟

فأي درس للمسلم أمثل من ذلك؟

والحاكم قد يكون مكيثا، راغبا عن القتال إن كان مصيدةً، لكن مثل ذلك له علامات، كإعداد العدة، وطلب المُكنة، ونصرة الدين والملة، وليس من تلك العلامات أن يخنق المقاومين، ويشنع على الغيورين، ويضطهد المتشرعين، ويشفي من المؤمنين وحدهم صدور القوم الكافرين!

7. تمامُ القولِ للآملين في الديمقراطية

ولا يتوهمنَّ السياسيُّ المسلمُ، حاكمًا أو معارضًا، أن الديمقراطيةَ بالصالحِ شفاعتِها في فكِّ إسارِ رقِّ المنظومةِ العالميةِ الحاضرةِ، ولا الممكنِ استخدامِها في نصبِ رايةِ السيادةِ الغائبةِ، بل إن أغلالَ الديمقراطيِّ أوثقُ من صريحِ الاستبدادِ، إذ يذهب المرء بنفسه إلى الأمم المتحدة راضخا، ويركع أمام صندوق النقد الدولي متوسلا، ويغضُّ طرفه تهيُّبًا من سادة الديمقراطيين، ناصريه بالعتاد والمتاع، الذين في أناملهم اليَبْسُ أو النَّدى، سدنة كعبة النظام الدولي، الدائرين في أفلاكه يُسبِّحون، ففي سخطهم المشانق، وفي ضيقهم الإجهاض!

فذاك تمام الحديث عن وهم الديمقراطية المزعوم قدرتها رفع إيانا من أغوار التبعية والمهانة، والتمهيد لأمتنا سبيل الهيمنة والسيادة، والمنصفة صالحينا بسماع صوتهم واتباع رشدهم. فأبلغونا متى نجح ذلك النظام بتلك المعطيات المعاصرة في بناء قوة عظمى تنطح الكبار، أو تفلج في القضاء على عمالهم في بلادنا،

وقولوا بها أفلحنا، ولن تجدونا - إن شاء الله - جاحدين، بل فرحين مستبشرين أن كنا على خطأ!

أما أن تجحد أنت فشلها المكرور، ملقيا اللوم على غيرها من عوامل، كالتسرع في نصرة الدين، والاجتهاد الصريح في العمل لسيادته، والاستعلان بمخطط تمكينه = فسوء عقل وأدب واعتقاد منك، أما العقل فلأنك لم تفهم أن هذا أخص طباع تلك الأمة، أي النهي عن المنكر والأمر بالمعروف والجهر بالحق من القول، وأمة مثل تلك لن تعدم أهل الخير أبدا، وستظل فيها طائفة قائمة على أمر الله، لا يخشون لومة لائم، فعليك أن تُنجِح تلك المنظومة في وجود أولئك، ولا تطالبهم بالنفاق والرياء مثلك، مراعاة - زعمت - للمكاسب السياسية المرجوة، وفرقا من استثارة **شركاء الوطن** و**أرباب القوة** عليك، أما سوء الأدب والاعتقاد فلأنك تظن أنك ستمكِّن لدين الله بموالاة المجرمين والبراء من الصالحين، وهذا سوء أدب مع دين الله، وسوء اعتقاد في سنته، وسوء فهم للخصوم!

8. أُم مزالقِ الإسلاميين الديمقراطيين.

والحق أن النقطة الأخيرة هي أم مزالق الإسلاميين العاملين في الأنظمة الديمقراطية، إذ سعيا منهم للصعود والوصول إلى رأس الديمقراطية، كثفوا من التعديل في مناهجهم كي تُقارِب الليبرالية، وكما حدث مع الاشتراكيين الديمقراطيين قبلهم، الذين نقَّصوا من عقائدهم، وتنصلوا من مناهجهم،

واستخفَوا بآرائهم، واستعلنوا التميع، واصطنعوا التلطف، وكادوا لمن ظل وفيًّا لنقائهم الأولي، حدث هذا بالحرف مع الإسلاميين الديمقراطيين!

فصارت أم مزالق الحركات الإسلامية الديمقراطية دعوى التوافق مع الآخر، إذ ترافقت مع التوجُّس من تهمة معاداة الديمقراطية، فالإسلام لا يتفق معها في أحد أهم أركانها: أي المساواة بين كافة الناس، بغض النظر عن دينهم مسلما أو كافرا، أو جنسهم ذكرا أو أنثى، أو حالهم مؤمنا أو فاجرا؛ ولا ريب أن كثيرا من الإسلاميين الديمقراطيين كانوا أعلم بأن العلمانيين - على كذبهم - صادقون في ذلك الموضع، وقد وجدوا في الاجتهاد - بعدما زيفوه فصار حقيقته التبديل والإبطال - آلة صالحة لنقضِ أسس الشريعة، فظهر خطابهم الشهير عن وجوب مبادئ الشريعة، وإمكان قلبِ أحكامها، وضرورة إصلاح فقهها، وعظمة المقاصد فيها، ولم تكن تلك المفردات ذات المظهر الشرعي البراق، إلا أدوات الإسلاميين الديمقراطيين في إعادة تجربة الاشتراكيين الديمقراطيين وغيرهم من ذوي الأديان العلمانية، فهي ليست ابنة الشريعة كما يوهِمون أنصارهم، إنما ابنة الديمقراطية الليبرالية نفسها، وقد كبَّتهم على وجوههم، كما نكست أسلافهم.

وعن دعوى التوافق نتمكَّثُ قبل الانتهاء، فهي أم مزلقين من مزالق العاملين للشريعة، أولهما مزلق الإسلاميين الديمقراطيين، وثانيهما مزلق الإسلاميين المانعين لاختلاف التراتبية. أما الإسلاميين الديمقراطيين فتتفرع استدلالاتهم من زعمين، أولهما أن وثيقة المدينة دالةٌ على صحة التوافق مع أعداء الله، وبالتالي تجويز التحالفات السياسية والانتخابية معهم، وثانيهما أن صلح الحديبية دالٌّ

على تجويز التنازل عن الشريعة، سعيًا لتحقيق مكاسب سياسية. فنناقش كل منهما على حدة.

8. 1. إبطال الاستدلال بوثيقة المدينة

أما وثيقة المدينة، فإن صحت مروياتها الضعيفة، فقد كانت عهدا مع اليهود، يتضمن أشراط عيشهم في دولة الرسول، ويستدل المتلبرلون من الإسلاميين بهذه الوثيقة، ويطيرون بها، باعتبارها أول دستور مدني يدعم التعايش في الإسلام، ويُنزِّلون كافة مفاهيمهم المعلمنة للمواطنة والتوافق والتعايش على ذلك الدستور المزعوم. وبعض التدبر يُخبرك بخطل هذا التنزيل، وسفه تلك المماثلة، وأنها تضرهم لا تنفع قولهم، وتهدم أسهم لا تدعم زعمهم، وذاك للآتي:

أولا. أن الموقف العام الذي كُتبت فيه المعاهدة، هو امتلاك رسول الله السيادة والسلطان على المدينة، سياسة ومجتمعا ودينا، متبوعًا بالكثرة الغالبة، مع مجموعات تعيش في نطاق مدينته، فالوثيقة ليست بين ندين، أو متساويين في السيادة والقوة، إنما هي تأمين راعٍ لمجموعة من الرعايا؛ بينما التوافقات التي يتحدث عنها الديمقراطيون تكون بين مجموعات دينية مختلفة، بين أديان حقيقية، وأديان علمانية، والكل متساوٍ في السيادة والسلطان، فلا راع ولا رعية، إنما نظراء وأقران، فيتساوى المسلم والكافر، والمؤمن والمنافق، والبر والفاجر، ونصير الإسلام وعدوه، ولا يُسمح لدين واحد منهم أن يزعم الغلبة، وإن كانت

له جماهير الأمة. فتلك هي الصورة العامة للموقفين، ومن الجلي أنهما لا يتساويان، ولا يتماثلان.

ثانيا. لم تأتِ نصوص وثيقة المدينة معبرة عن الروح الوطنية أو المساواة الشعبية، أو التوافق بين المسلم والكافر بحال، كما يزعمون؛ إذ جاء فيها أن المسلم لا يُقتل بغير مسلم، وأن المسلمين أولياء بعضهم البعض، وأن الحكم حين الاختلاف لله ولرسوله. فهذا تثبيت للتفرقة بين المسلمين وغيرهم في أعمق العقوبات غورا، أي الإعدام؛ وإرساء للولاء بين جماعة دينية واحدة، وهي المسلمين؛ وتوطيد للبراء من غيرها، وتأصيل لمبدأ التشريع، وهو حكم الله ورسوله؛ وترسيخ لسيطرة نخبة إسلامية، وتوثيق لتبعية إقامة يهودية؛ فأين هذا من دعاوى الديمقراطيين؟! إنما يعلو الإسلام ولا يُعلى عليه، ولا يكون واحدا من كل، إنما هو سيد للكل.

ثالثا. أن صفة غير المسلم المذكورة في الوثيقة هي الخضوع لحكم الشريعة، وعدم محاداة أهلها، وحظر نصرة خصوم النبي صلى الله عليه وسلم بقول أو عمل، والامتناع عن تذعير أهل الباطل عليه بحال، بل واجب أن ينصره ويؤيده، ويواليه على من ينازعه الأمر. فأين هذا من الأحزاب والفرق غير الإسلامية التي تؤسَّسُ على محاداة الشريعة، وتُنصب على نبذ أحكامها، وتدأب على التحالف مع خصومها، ولا تلازم إلا غرماءها؟! فأين في الوثيقة ذاك التوافق والتآلف والتآزر المزعوم بين النبي وأمثال أولئك من أعداء الإسلام؟ بل إنها تنفي إمكان كل ما يزعمونه، إذ تشترط ألا تكون الأحزاب العاملة لغير دين الإسلام إلا خاملة، مناصرة لأهل الشريعة، رافضة للعمل ضدها، أو قول ما يهزها؛ فأين بربك كل

هذا؟ وما معنى أن يكون الحزب شيوعيا أو علمانيا من الأصل إلا بجهره الاستياء من تسلط حاكمية الشرع؟ بل إن الوثيقة تمنع على المعاهدين، أهل الذمة من غير المسلمين، إيواء مسلم مُحدِث، ابتدع في دين الإسلام ما ليس فيه، وتحظر عليهم كفالته؛ فبالله، أي توافق وتآلف ومعايشة سلمية ومساواة ومواطنة؟!

رابعا. أن اليهود حين خرقوا تلك القواعد لم تُناقش على موائد وفي غرف، بل جمع النبي جيشه وأدبهم وأجلاهم وطردهم واجتث خسيسة رجالهم، وهذا إثبات لسلطان الرسول صلى الله عليه وسلم، وتوكيد أنها كانت معاهدة بين حاكم صاحب سيادة من جهة، ورعية يقيمون بشرط عهد من جهة أخرى؛ فأين ذلك من دعاة الديمقراطية الدستورية مع العلمانيين وغير المسلمين من خصوم الشرع، الذين يحق لهم خرق الدستور بالمعارضة، بل وتغييره إذا تكتلوا فكانوا الأغلبية؟!

إن الوثيقة المزعومة لا تختلف في جوهر بنودها عن عهد الأمان الذي يُعطى للذميين من سلطان المسلمين، ولا أعرف كيف واتت بعض الأشياخ فكرة الاستدلال بها على صحة الإجراءات المعاصرة المتعلقة بالديمقراطية، والحياة الحزبية التعددية، وغيرها من المفاهيم التي - كما رأينا - إما أن وثيقة المدينة (الحقيقية) تمزقها، وإما أنها هي التي تنبذها وتصمها بالتطرف والانغلاق والإرهاب، ولا وسط!

فهذا تمام القول عن وثيقة المدينة.

8 .2. إبطال الاستدلال بصلح الحديبية

أما عن صلح الحديبية، فسيتدلون به على إمكان مصالحة أعداء المسلمين، وهو أحسن استدلالا من الوثيقة في وجوه، إذ كانت قريش تجهر صراحة بالخصام والعداوة، وتموج بالكفر ودعاوى الثأر من النبي والمسلمين، وهذا أقرب للواقع المُعاش بين العلمانيين وغير المسلمين وبين أهل الإسلام.

والرد على هذا كالآتي:

أولا. أن من عقد الصلح هو رسول الله، وله سلطان وأرض وبلد وجيش وشعب، مع كفار قريش الذين عندهم مثل ما عنده، فهو هدنة بين وحدتين سياسيتين لهما سيادة كاملة على أرض كل منهم، ويمكن استعماله في القياسات بالعلاقات الدولية، أما على مستوى قياس العلاقات الداخلية بين أحزاب أقران فلا يصح، إذ ليس لأي منهما سيادة في أرض، ولا ملك في بلد، ولا سلطان على شعب، ولا عز بجيش. فالصلح لا يتنزل على حالات الديمقراطية الداخلية من هذا الجانب.

ثانيا. لم يكن في الهدنة أي تنازل من أي طرف عن ممارسة حقوق سيادته الدينية كاملة على أرضه وشعبه، ولا فيه كتمان قول الحق إرضاء للآخر، ولا فيه تحسين للخصم ولا شكر في دينه، فظلت كل وحدة تحافظ على خطابها ونظامها، ولم يقف الرسول صلى الله عليه وسلم رافعا يده بيد المشركين في حبور أن اتفقا! تلك هدنة مؤقتة بعشر سنوات بين عدوين، لكل منهما سيادته وحكمه وأرضه، وليس سلاما دائما بحال. وهذا طبع الهُدن الدولية، لا النزاعات الداخلية، وبالتالي فنحن مرة أخرى مع إشكال في تنزيل تلك الواقعة على المجال السياسي

الداخلي للدولة، إضافة لعدم إمكان الاستدلال بمثل هذه الهدنة بذاك الشكل، على التنازلات الإسلامية الحزبية للأحزاب العلمانية وغير الإسلامية، التي تجترئ على الطعن المباشر في الشريعة، والإقذاع في أحكامها، والتشغيب على مناصريها وأشياخها.

فبربك أين هذا من ذاك؟

غير أن التنازل الوحيد، أي تسليم المهاجر بغير إذن القرشيين إليهم، لم يكن إلا في إطار حل مشكلة تضارب السيادات، إذ أن عرف القرشيين أنهم أصحاب ولاية على أناسهم، وتلك الولاية لها حق السيادة، كما أن ارتداد المسلم عن دينه ووفوده عليهم يعطيهم حق السيادة عليه، فليس للمرتد الكافر سيادة للمسلمين عليه بحسب هذا الاتفاق، فليذهب إلى حيث ألقت، فاقتضى حل هذا الخلاف في تضارب السيادة تنازل النبي صلى الله عليه وسلم تنازلا وحيدا، وهو أن يرد المهاجرين بغير إذن إلى قريش، داعيا إياهم إلى الصبر على الأذى وأن يفرج الله عنهم ويثيبهم.

ثم إن سلمنا أن هذا كان تنازلا عن حقنا كمسلمين في نصرة إخواننا، وسلمنا بأنه لم يكن عن وحي للنبي = قلنا أن ما يثبت فعلا ولا يختلف فيه اثنان، أن النبي كانت له مظاهر سيادة كاملة على أرضه، وأن مكاسبه السياسية كانت أكبر بلا جدال، إذ صارت له دولة مُعترف بها، آمنة من موجات الغزو التي كان يُسيِّرها القرشيون مرة تلو الأخرى، وهم رأس العرب وعاصمتهم، وحظت تلك الدولة بهدنة لتتزود من القوة، وتتحرك فيما يليها للضم والفتح ونشر الإسلام، بينما انزوت قريش الساعة تلو الساعة، حتى رضيت بالقضاء النافذ وانتظرت الضربة

الأخيرة والفتح، ولا ريب أن هذا لم يكن غائبا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدولته تشرق، ودولتهم تغرب. فإن سلمنا أنك حزب ذو سيادة، مهابتك محفوظة بالقوة، ونشاطُك فتَّاح لما حولك، وليس للتنازل عن دين الله في خطابك موضعا = فاصنع حينئذٍ كما صنع رسول الله مع حزب بينه وبين الوهن معاهدة بألا يمسَّك، وأنت محيط به، توشك أن تأخذه! أما أن تكون بلا منعة، مُحاصرا مقيدا، مُهانا صاغرا، مكبولا عن الجهر بالحق في دينك، بينما يحمس الأعداء الشرَّ عليك في الذروة والغارب، مزدرين شِرعتك، مصغرين دينك، حاطين من ملتك، مسفهين كل قولة لك، متسلطين على خطابك، حتى تُنَصِّبُ الجماعة رقيبًا من الذاتِ على كل حرف تغمغم به، جزعًا من إغضاب المتغطرسين المعتدين = فاجلس في منزلك واعتزل الناس خير لك، بدلا من أن تكون فتنة للمؤمنين، يحسبون الصغار حكمة، والهوان صبرًا، والهُزءِ اتباعا للرسول – حاشاه!

فلم يكن في صلح الحديبية حظر رسول الله عن بلاغ الحق؛ ولا كان فيه إسكات عن فضح العقائد الفاسدة تعلة الحفاظ على شراكة الوطن ومنعا للفتنة الطائفية، ولا كان فيه تهنئة المشركين بأعياد اللات والعزى دعما للسلم الاجتماعي، ولا كان فيه إيفاد المبعوثين إلى الكفار تهنئة لهم على أعياد الشرك طمعا في الرخاء الاقتصادي، ولا كان فيه مُحاصصة بتسليم وزارة تعليم ناشئة المسلمين إلى المشركين، ولا الرضوخ بتولي أعداء الإسلام زمام تشكيل وعي المسلمين بالإعلام. فأين بالله الواقع الذي يُنزَّل عليه ذلك الصلح، وينفع المستدلين به؟

وإن شئت الحق، فهو كسابقه، دليل على المستدلين، لا نصير لهم!

9. مزلقُ المانعين للتراتبية.

وآخر المزالق لا يقل خطرا، فنذكره لأنه يتصل بالدعوى السابقة، ففي مقابل الحاثِّين على التوافق مع أعداء الله، نجد الحاضين على منع الاتفاق مع أي مسلم غير منتمٍ لأهل السنة، موسِّعين في تضييقهم، زعمًا منهم المساواة بين الجميع، فالكلُّ في خندق واحد، كلهم عدوّ لله، وليس من الغريب أن نشاط أولئك مركزه دول ذات أنظمة شمولية واستبدادية.

وأثر ذلك على المؤمن به فادحٌ في قرائته للواقع، إذ يمتنع أكثرهم عن دراسة الفوارق بين الخصوم، أو التعمق في فقه منطلقاتهم، وقد يصل هذا التحاشي إلى درجة الطعن فيمن تخصص في ثقف الآخرين، وبيان ما يُفرِّق دينا عن دين، ويميز جمعا عن جمع، ويغاير دولة عن دولة.

9. 1. تفاوت درجات العداء.

وأعداء الإسلام ليسوا سواءً في الدرجة، لا من حيث التجربة التاريخية، ولا من حيث طبيعة الدين نفسه، ولا من حيث الواقع.

ودليل تفاوت المراتب، قول الله سبحانه وتعالى (**لتجدن أشد الناس عداوةً للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودةً للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى**)، ولهذه الآية تفسيرين عامةً، أولهما الذي يعتبرها راصدة لسياق خاص في عصر النبي، وثانيهما الذي يعتبرها مطلقةً زمانا ومكانا، وكذلك يوجد

تفسيران للنصارى المذكورين، أولهما أن المقصود النصارى مطلقا، وثانيهما أن المقصود النصارى المذكورين بأعينهم في باقي الآية، أي الذين يبكون من خشية الله ولا يمتنعون من الإسلام. وفي كل الحالات وجه الاستدلال واحد، وهو إقرار الله سبحانه وتعالى مبدأ التراتبية في العداء للمسلمين، وتقدُّمَ اليهود والمشركين تلك المرتبة.

ومن حيث التجربة التاريخية، فالمشركون واليهود كانوا أقل إيذاءً للمسلمين من النصارى، وإن كان شرط ذلك ألا يمتلكوا سلطانا ذا بأس على المسلمين، فإن ظهروا عليهم، وسادوهم بلا مانع، لم يرقبوا في المسلمين إلا ولا ذمة! أما اليهود، فلطبيعة دينهم الغليظة، وانغلاقه وعنصريته العرقية، فهم لا يرون البشر من غيرهم أهلا للوجود، أو محلاً للإنسانية، وخطاب تلمودهم عن الأغيار يُصدِّق ذلك أو يكذبه، ودونك تصويرهم العهد القديم لإلههم العبراني غير الرحيم. أما ديانات الشرك فأدون، إذ لا رابط لها ولا زمام، ولن أقول انظروا إلى المشركين في الهند والصين وصنيعهم في المسلمين، بل إن هذا طبع أمثالهم في كل زمان ومكان، وقد روي عن مشركي مصر القديمة أن كهانهم وصل بهم الحال إلى قتل أطفال المؤمنين الموحدين حينما كانت النصرانية هي الدين الأقرب للحق، قبل نزول الإسلام، وقد قاسى النصارى في ذاك البلد الأمرين من صنائع المشركين معهم، إلى أن أذِن الله فأذهب ريح ديانات الوثنية المصرية القديمة، وسلط النصارى عليهم فأبادوا خضراءهم، ما يسر بعد قرنين من دخول المصريين في الإسلام دون منافحة عن الوثنيات البائدة، ولله في خلقه شؤون. فطبيعة الأديان الوثنية شريرة

عامةً، ويكفي أن تطلع على البوذية والهندوسية والكونفوشيوسية والمصرية القديمة وأديان العرب قبل الإسلام حتى تدرك أن كثيرا مما يُعدُّ شرا، من عمل الشيطان، ليس بذاك عندهم، بل إن مفهوم إبليس ذاته موهِمٌ، والسحر والكهانة والاستعانة بالشياطين عند أهل أولئك الأديان منتشر، وبدلا من أن يسمى فاعل السحر شيطانا مريدا، يسمى قوى طبيعية أو نثر في مصر القديمة، أو معارف روحانية وعوالم خفية في الشرق! وأي ضلال لتلك الوثنيات أكبر من تثوير الدخان حول الشيطان ذاته، وعدم التمييز بينه وبين الآلهة؟!

إذن ما الذي يُرقِّق المسيحية مقارنةً باليهود والمشركين؟ ربما للطبيعة اليوتوبية للمسيحية نفسها، إذ أن التناقض بين طبيعة الدين اليوتوبية المُحالة وطبيعة أهل الديانة البشرية، يجعل ناتج التناقض أقل حدة من ناتج الطبيعة الحرة المطلقة من أي قيود كما في الشرك واليهودية. أما من حيث الواقع المعاصر، فكلنا يرى كيف أن اضطهاد المشركين في الصين وبورما للمسلمين، وإن استقر صامتا لزمن، إلا إنه متى انفجر كان داهيةً يُذبح فيها الآلاف بلا رحمة ولا كابح لجماح الحقد. وما الهند ببعيدة عن ذلك.

أتعتبر الأديان العلمانية من زمرة أديان الشرك؟ أحسب ذلك!

وأدران قلوبهم الطافحة في الإغلاظ على أهل الإسلام، وكيف يصنعون بالمؤمنين متى تمكنوا، برهانٌ مُبينٌ لكلِّ مُبصِرٍ!

وعامة أديان الدول في العالم مُركَّبة، فدين الدولة قد يكون المسيحية دينا حقيقيا والليبرالية دينا علمانيا رئيسيا إضافة إلى الصهيونية والرأسمالية أديانا علمانية فرعية.

إذن يتفاوت أعداء هذا الدين في المراتب؛ وأثر العبث في تلك التراتبية خطير على فهوم العاملين، إذ قد يحسب البعض الشيعة أو الإيرانيين أو الصوفية أخطر من اليهود والنصارى، لأنهم يرونهم مشركين، فيجوِّزوا لأنفسهم التحالف مع أشد أعضاء الأمة تنكيلا فيها، كاليهود أو الروس أو الأمريكيين، لغزو البلاد الإسلامية الأخرى الواقعة تحت سلطان حاكم قومي أو شيعي (مشرك)!

9.2. المبتدعة وأعضاء الأمة المخالفين لأصل الدين.

ويتفرع من النقاش السابق زعم كبير، وهو أن أهل البدع أخطر على الأمة من الأعداء الأصليين للأمة كاليهود والنصارى.

ويلزم ابتداءً التنبيه أني لا أقول لحظة إن خطر إيران والإمامية بسيط، فكل المسلمين قد رأوا من همجية أولئك في سوريا، وطغيانهم في لبنان، وسفولهم في اليمن، ودناوتهم في العراق، ما يجعلنا نؤمن بأن أولئك لا يصلح معهم إلا سيف السلطان، ليُهدِّئ أطماعهم، ويكتم أحقادهم، إلى أن يهديهم الله من عنده للحق، ويستفيقوا من غيبوبة الحمق الطويلة؛ لكن أذلك يصحح مزاعم القائلين بأن اليهودي أقل منهم خطرا، أو المارينز أدون منهم شرا؟ لا والله، لا يتساوون، بل رأينا في سوريا كيف أن الروس أخس طبعا، وأفحش جرما، لا يحسبوننا بشرا من

الأصل، ورأينا في أفغانستان والعراق ما هو أكبر من الأمريكيين، وفي جزائرنا مثل لا يُمحى ولن يشفيه إلا يوم عظيم مع فرنسا آت لا ريب فيه.

إضافةً إلى نفي المراتب، أو العبث بها، رأينا الاستدلالات الغريبة على صحة التراتبية الجديدة التي يصنعونها، والتي يجعلون فيها اليهود والغربيين أقل شرا.

وقد قيل: التجربة التاريخية ترينا أن الشيعة أخطر، ألم تروا كيف سلم وزيرهم بغداد للتتار؟

قلت: لكننا رأينا كيف استعان الخليفة السني بالتتار أولا على سلطان الخوارزميين، وكيف غدر الخوارزميون السنة بالتتار وابتدروهم بالخيانة والبطش! ثم لا ينسب عاقل تلك الفعال إلى سنخ أهل السنة.

وقد قيل: والشيعة الإسماعيلية وانسحابهم من أمام الصليبيين، وصمت الفاطميين عن فعل الصليبيين بالمسلمين في الشام؟

قلت: سلمنا أن انسحابهم من القدس كان خيانةً للمسلمين؛ فلم لا تتحدث عن السلاجقة السنة الترك الذين مر الصليبيون بينهم قاصدين بلاد المسلمين دون مضايقة جادة منهم؟

أو أدلك على ما هو أفحش؟ على السلطان الكامل الأيوبي، سلطان مصر، السُّنِّي الذي باع القدس للصليبيين، فدخلوها بعد وفاة السلطان صلاح الدين بأقل من نصف قرن، وكادت تضيع سريعا، لولا أن الله قد أذن بذهاب ريحهم، وأمر بفشل سعيهم، فلم ينتفعوا بهذا الدخول شيئا، وانصرفوا عنها. فلم لا تقول إن الأيوبيين

كما حرروا القدس، باعوها للصليبيين؟ ولم لا يُقال ذلك عن أهل السنة مطلقا، وصانع ذلك سلطانهم في هذا الزمان؟

وقد قيل: ولو تركنا التاريخ وجئنا للواقع، ألا ترى تعداد قتلى المسلمين في سوريا والعراق واليمن على أيدي الشيعة؟

قلت: أرأيت إن قصف اليهود قاهرتنا - قهرهم الله بها - بالنووي، فقتلوا ذات نهار عشرين مليونا من المسلمين، أتكون هي المنتصرة في حرب الترتيب بين ليلة وضحاها؟ إن قلت لا = نقضت استدلالك، وظهر أن الأمر ليس بالعدد، وإن قلت نعم = نصرت استدلالك الجزئي، وخالفت الكلي، فقد ظهر عندئذٍ أن الترتيب متغير، وأن الشيعة خطر آني، قابل للتبدل بمن هو أفدح منه.

وقد قيل: ألم تر ما صنع الخميني مع الغرب في التحالف ضد الشاه، وما صنع الإيرانيون الآن في التحالف مع أمريكا؟

قلت: أما تحالف الخميني مع الغرب وأمريكا لإسقاط الشاه فأضحوكة لم يجرؤ على نشرها سوى البؤساء في سلطنة آل سعود ومن شايعهم، وصدقها جمع من المساكين بعد، ومن أحسن من الشاه عند أمريكا؟ ومن أضاع كارتر سوى الخميني؟

أما ما صنع طغاة الإيرانيين من تحالف مع الأمريكيين في غزو العراق فخسة ونذالة لا ريب، لكن أأدلك على أحقر منهم وأضل سبيلا؟ أولئك الذين فتحوا بيوتهم لجيوش الغرب، وأرضخوا بلادهم لذخائرهم، وبذلوا الأموال والأنفس لتحريضهم، وسعوا في حصار مسلمي العراق، ونصروا موت الملايين منهم بلا

رحمة، وعززوا إسقاط بابنا الشرقي في براثن اليهود والنصارى والإمامية وغيرهم؛ ثم هم من جاؤوا يتباكون لاحقا، بمدامع فاجرة، على ضياع العراق من أهل السنة!

وخلاصة ذلك بيان أن المبتدعة كالشيعة ليسوا أخطر في الإطلاق من اليهود والمشركين والنصارى، وأن خطرهم آني أو جزئي، ومتفاوت من موضع لآخر، ومن ضَوى سلطانه تكاثرت عليه الأسياف. ولا يعني ذلك مدحهم، أو الدعوة إلى التآلف معهم، أو التلاقي في مسائل، فالخلاف في أصول دين الله أكبر من أن يرقعه مرقع، وإن حسنت نوايا الجميع، وهي لا تحسُن؛ إذ لا ترقأ الجروح بهجوِ الصحبِ، ولا تُحقن الدماء بشرفِ الأمِّ!

الفصل الثاني: عالمنا وأديانه.

1. الدين في سياسات عالمنا.

أثر الدين في سياسة عالمنا المعاصر هو عِماد أحد أفدح سجالات زماننا، إذ يتلاحى فيه المسلمون والعلمانيون، فيتحصن الأولون بعريق شرعتهم، وتراث سلفهم الألباء، بينما يدق الآخرون بدبابة أديانهم، وسيادة طغاتهم الأراذل، وتفصيلُ ذلك في كتاب هلال السيادة، غير أننا نعرض لجانب واحد منه هنا، وهو تجلية هرأ منطقهم، بيانا لا للعلمانيين، إذ نقاشهم أعمق غوراً، جذره التسليم بربوبية الله،

فتحفيظ رُضيعٍ صحيح البخاري أجدى من مماراتهم، وما دامت السطوة لهم، والصولة لسلطانهم، فجولاتنا الفكرية معهم فقعٌ بقرقر، إنما أوضِّح كبحًا لإمعات الإسلاميين وزائغيهم، ممن حسبوا كبوتهم قفزة علم، وظنوا عثرتهم رقصة غَلَبَةٍ، فطرحوا السراج واستقبلوا التيه، متوهمين ثقف دقيق واقع العالم، متأبهين على أطاريح إخوة الإسلام، اعتقادا أنهم لحقوا بالسراة!

1.1. الزعم العلماني.

وموجز دعاوى أتباع الأديان العلمانية إنكار أي صلة لنزاعات الحاضر بالأديان عامةً، وبالإسلام خاصةً، ويقولون إن هذا كان زمانًا وولى، وخلاف عصرنا ووفاقه لا يتصل بدين، إنما بالأطماع المادية بين الأمم، التي تتهارش فيما بينها تهارش الضباع، متخذة الدين أحيانًا مطيَّةً تعبوية، كالدجال يهرف بالمُستعجَمِ لتأمنه فيسرقك.

فالدين إن سُلِّم بوجوده فاعلا، فليس لحقيقة أن الصراع فيه ركن ديني، بل لشيوع وجود الأصوليين كالإسلاميين، ممن لا يفسرون العالم سوى من مناظير ضيقة، وتأويلات ولى زمانها، فهم مؤدلجون كالفاشيين، ولا فارق بينهم. هذا هو دور الدين في العالم الآن، وإن شئت مزيد تصريح، فهذا هو دور الدين منذ بدأ الاجتماع، ولم يكن لجاج ونزاع لاهوتي، أو وفاق وتبشير دعوي، إلا ودافعه نوازع النفوس، وضرورات التحكم المجتمعي، والاستعباد الطوعي لصالح النُّخَب.

ويقولون: إنما نبيِّن ذلك كيلا يظل المسلمون في دياجيرهم يخبطون، لا يرون عالمهم - الذي كشف زيف دور الدين - إلا من منظور آية أو حديث كُتبا لأزمان موغلة في القدم، فإن أحسنَّا قلنا: إن تلك آثارٌ مُعرِّفة بعصر النبي، وسياقات دنياه ومنطق أناسه، لكن أن يزعم غافل أن هذا مما ينفع حاضرنا، منبت الصلة بهذه الأعصر القديمة، فخطل مؤسف، لاختلاف مشارب الزعماء، وتبدل منازع المجتمعات، وانقلاب فكر الساسة، وحقيق بمثل من هذا فكره أن يُهيِّجه عدم تماثل دنيانا مع ضلالاته وتفاسيره، فيُعمِل القتل والدمار في المخالفين، ويسعى في هدم واقعه وتكدير عيش الناس، فلا هو يفهم الواقع، ولا هو يرضى بالتعلم، ولا هو ينكمش على شره فيأمنه غيره!

فهذا مختصر جامع لحجج جمهرة العلمانيين، وإن تبدلت تفاصيله باختلاف أديانهم العلمانية، فالعالم - عند الليبرالي المُسوَّد من الغرب - طيِّب حاله، قد يحتاج إلى إصلاح نعم، غير أنه إصلاح يبني فوق حاضر النظام ولا يهدمه، فلا مجد للإنسانوية إلا بسلوك ذاك السبيل المتاح، وكل سعي في إرباكه ردةٌ عن التحضر / بينما العالم - عند الاشتراكي الثوري المنبوذ - بائس الحال، خبيث الطوية، لا يمكن إصلاحه إلا باستبدال هذا النظام الطاغي بآخر يُملِّك الشعوب لا النخب أزمَّة قرارها، ولا مجد للإنسانوية إلا بانتهاج ذاك الفكر، وبناء تلك الدولة، غضب النظام أم رضي، وكل سعي في ترسيخ أركان دنيانا هو ردةٌ عن الانعتاق، واستمرار لبؤس الإنسان، الذي تُلَبِّسُ عليه النُّخب عصرا بالدين، وعصرا بالأيدولوجيا، وعصرا بأطماع الربح الوفير.

1. 2. المسلمون التابعون والمذبذبون.

ويأتلف بعضٌ من الإسلاميين مع أولئك في نُكرِ جوهرية الدين في الصراع المعاصر، وفي تبدل سياقات وفهوم الناس عن بيئة الوحي، ووجوب الانعتاق من الالتزام النصي بالتفاسير المتقدمة، سواء كان النص مقطوعا به أو غير مقطوع، فما علينا منه إلا استلهام العنوان العريض، واستنطاقه المبادئ الكلية، وتأويل كل ما أُشكِل فهمه بما يخالف زماننا.

وجمهرة أولئك الإسلاميين من المتلبرلة، الذين يحاكمون الوحي لاجتماع جرى يوما في مجلس الأمن، فأقر أو خالف، ويتصفون بالاستعلاء، إذ يرون أنفسهم أرقى من العلمانية التي تخاصم الوحي، وأسمى من الإسلامية التي تقدس سالف تفاسيره، ويحسبون أنفسهم وسطَ الذهب، الذي لا معاذ لحائر إلا إليه، ولا فكر لعاقل إلا عنده.

أما الصنف الثالث، فقد كبا به فهمه للإسلام فارتاب في الحق، وأحسن الله إليه فلم ينضوِ إلى الأخسرين، وهو يدور سائلا الرائح والغادي: أيكون كلام النازعين الدين من حاضرنا حق؟ أنحن جهلة مغفلون أم عارفون مبتلون؟ ويتكبكب أولئك في مهاوي التجارب الزائلة، فكلما تعلقت آمالهم بسلطان، انتزعه النظام بعنفوان، وأباد خضراءه بغُشمٍ، فيرتدون حيارى متسائلين، ويقضون عمرا وهم على ذلك الحال.

وأولئك جمهورهم فرائس الإسلاموطوبيا، وقد أفردنا لهم مؤلفا وحدهم.

2. مداخل الزلل.

وقد تأتى كل ذلك من مدخلين للزلل:

أولها: تعريف العلمانيين ومن وافقهم للدين.

وثانيها: عجزهم عن فهم تفسير الإسلام للسياسة عامةً، وللعالمية منها خاصةً.

2. 1. مفهوم الدين.

أما تعريف العلمانيين للدين فهو رأسُ العثارِ، إذ يحصرونه فيما صُنِّف دينا تقليديا في الغرب، ودار حول الشعائر والصلوات، والإيمان بغيبيات ونصوص مقدسة؛ كالإسلام واليهودية والمسيحية والبوذية. وهم يفرقون بينه وبين الأيدولوجيات - على نزاعهم في تعريف الأخيرة من موسِّع إلى مضيِّق - في قصرِ الثانية على السياسة، وعدم زعمها قداسة نصوصها، وعليه كان أصحاب الأيدولوجيات أفقه سياسةً من أصحاب الدين، إذ الفرق بين المتنازعين أيدولوجيا وبين المتصارعين دينيا، كالفرق بين مطارحات الأدباء ونزال الغوغاء!

وتعريف الدين عند المسلمين وزمرة من الاجتماعيين، أوسع وأشمل من ذلك القصر.

فإن قيل المُعرِّف هو الرؤية الكونية، أي أن يكون الدين مزوِّدا تابعه بصورة شاملة عن الدنيا، ودور الإنسان فيها، وواجباته وحقوقه؛ فلا يخلونَّ نظام معرفي منفصل من هذا، وإن اختلفت الدقائق وتفاوتت التفاصيل، ولا يخلو إنسان عن اعتناق دين

بهذا المفهوم، فحتى أكثر الناس إنكارا لوجود إله، لابد أن يملك تصوُّرًا عن أنواع واجباتِه، وحدودِ حقوقِهِ، وعن دورِ الإنسانِ في دنياهِ، وشكلِ عالمِهِ.

ألا ترى كيف يجتهد صناديد الملاحدة في تعريف الناس بمزاعمهم عن صورة الكون الحقيقية؟! وكيف يُنفِقون أعمارهم في بيان أن استهلال التنوير هو الإيمان بتاريخانية الأديان، والاعتقاد بخرافة النبوات، واليقين بنوعي التطوُّر: الأحيائي والمجتمعي، وإنكار خلق الكون، وجحد إبداع التصميم؟ ثم هم يقولون أن من حقوقهم ألا تُمسُّ معتقداتهم تلك من امرئ باسم الدين!

فما أشمل منظور الملاحدة للدنيا، ودور الإنسان فيها، وحقوقه وواجباته!

وقد لا يُجزِم المسلم بكيفية ظهور الحيتان، لكونها من الغيب عنده، غير الوارد فيه نص صريح، فلا يقطع برأي؛ بينما تراهم يجزمون ويقطعون بأنها جاءت من كذا، وأنه سلالة الحيوان كذا، ومنه جاء الحيوان كذا، على ما فصلته في الداروينية المتأسلمة! فهم أرسخ يقينا في معتقدهم من أهل الأديان التي ينابذونها؛ فكيف يُقال إن أولئك ليسوا أصحاب ديانة؟!

وإن قيل المُعرِّف وجود نصوص مقدسة، والإيمان بشرفِ معتنقي هذا الدين، وانحطاط المنفضين عنه؛ فلا يخلو نظام معرفي من نصوص مقدسة، غير أن مصدر بعضها الوحي، ومصدر الأخرى الفلسفة، ومنبع بعضها فرد نبي أو نابغ، ومنبع الأخرى جمهرة فكرية، وصورة بعضها ثابتة مركزية كالقرآن أو التوراة أو كتاب ماركس، وصورة الأخرى فضفاضة لا مركزية كالبوذية والليبرالية، وأسلوب النص إما مدوَّنٌ جلي أو شفهي محفوظ، إضافة إلى ما هو

بين كل ذلك. ولا يخاتلنَّ امرؤ نفسه بنفي مركزية النص في كل نظام معرفي معتبر، منه تتشعب أفكار المفكرين والفلاسفة، وتنتظم فيه اجتهادات البشر والساسة، سواءً كان مدوَّنا أو شفهيا، صريحا أو مؤولا، واحدا أو متعددا.

أما الإيمان بصحة الذات الجماعية، وإثم الآخر، فمن أسس علوم الاجتماع، والبشر لا محالة يُعرِّفون أنفسهم بتصنيفات، وينظرون لغيرهم بريبة أو ازدراء.

ولا يؤخذ بترهات النسبويين، فلا نسبوية في الواقع، وأكثر الناس دعوة إلى التسامح الديني هم من رأينا سِناجَ قلوبهم في معاملة مُخالِفِ أديانهم المثوِّر ضدهم، فيسمونه المتطرف الوحشي، والبربري الهمجي، ويستأصلون شأفته هو ومن ناصره! ومن أكثر تقتيلا في البشر من الدول الليبرالية؟ ومن ألزم الناس بأفكارهم ومعتقداتهم من منظمات المجتمع المدني الليبرالية؟ وكم أوصد الإعلام - بل حتى وسائل التواصل - من باب في وجه كل من شذَّ عما يدعون إليه من فساد؟

فكل ما اعتنقه المرء من أفكار كبرى، في نظام معرفي ينظم حياته ودوره وتعاريف ذاته وجماعته، هو دين، ولا نأبه أأطلق على ذلك دينا، أو أيدولوجيا، أو ثقافة، أو فكرا، أو فلسفةً! سيان.

فهذا هو الرد على حصرهم الدين في مجموعة منتقاة من الأنظمة المعرفية، وبنائهم حجاجهم فوق ذلك الأساس، فهم واهمون في ذلك.

2.2. نظرية الإسلام السياسية

أما ثاني المزالق فهو جهل العلمانيين ومن وافقهم لنظرية الإسلام في تفسير السياسة مطلقا، والسياسة العالمية خاصةً. وينبني على سوء فهمهم ذلك طعنهم في قدرة الإسلام التفسيرية والعملية لسياسة الواقع العالمي، وفي مُكنة أصحابه في استنباط ما يُعينهم على الإحاطة بدقائقه، إذ يظنون أن نظرية الإسلام مبنية على تفسير الفعل السياسي في إطار رؤية واحدة لا غير: رؤية الدين بمعناه الضيق. ولما كانوا يُنكرون وجوده كما رأينا قبلا، ظنوه تفسيرا يتعسف في تنزيل النصوص على واقع أبطله، ويستدعي عالما انقرض زمانه.

والحق أن نظرية الإسلام لأصول الفعل السياسي أوسع من ذلك وأرحب، فهي تقسم الفعل الإنساني عامة – سياسيا كان أو غير سياسي – إلى قسمين كبيرين: أولهما **الفعل الديني**، أي الناتج عن اعتقاد المرء، فكره، أو فلسفته، سواء كان مصدر هذا دينًا حقيقيًّا أو دينًا علمانيًّا، وثانيهما **الفعل التحسيني**، الناتج عن شهوات نفس الإنسان، ورغبة كل امرئ في إشباع شهواته، مثل شهوة العلو في الأرض. ولو جئت بكل فعل سياسي في الدنيا، ما خرج أبدا عن هذين الدافعين، الديني [العقلي] أو التحسيني [النفسي]، فنظرية الإسلام أشمل النظريات وأجمعها في القدرة التفسيرية، فلا تُركِّز على السبب الغريزي وحده في صنع القرار متجاهلةً السبب الديني، ككثير من المذاهب السياسية التفسيرية، ولا تنفي السبب الديني أو تحط منه في العلاقات الدولية، كما يصنع العلمانيون الماديون عموما، إنما جوهر

الخلاف هو تفسير معنى الدين الذي يقصده الإسلام، والذي هو أوسع من مصطلح الدين المحدود الذي يتبنونه.

فلكل دولة دين، لكنهم يستبدلون المصطلح بأُخَرٍ، كالثقافة السياسية، والأيدولوجيا، وإن كان ما يضعونه تحت هذين المصطلحين أكثره داخل في مصطلح الدين بالمعنى الإسلامي.

والإسلام يوجِب تقديم عامل الاعتقاد العقلي، فلا يُقاتل الإنسان إلا رفعة للُبِّ الإيمان، وانتصافا من بغاة الظلم، وإبطالًا لخَبَثِ الكيد، وتسويدا لساطع الحقِّ، فنظام العالم - منذ خلقه الله - سائد ومسود، وجوهره الصراع على التمكين.

أما العامل النفسي، فالإسلام يحظره مُحرِّكا، ويوجِب دفع نوازعه، فلا يكون جهاد المسلمين طلبا لمحض توسع، ولا مداعستهم اشتهاء ثروة مغنم، ولا نضالهم التماس عُلوِّ عرقٍ وشعب، إنما يكون تسويدا لأمة المسلمين وشرعتهم، بيضة الحقِّ وجِرمِ الصالحين، فلا شهادة إلا لمن أخلص لرفعة راية الإسلام. ولو قيل بأن ثمَّ عامل نفسي واحد يبيحه الشرع: لكان رفض الظلم والطغيان، وإن جاء من حاكم مسلم، فهذا سبب شرعي يقاتل المرء دونه، وإلا فهو عامل ديني هو الآخر، فالطغيان عدوان على أهل الديانة يجب زواله.

فأي فعل سياسي يعسُر على الإسلام تفسيره والتوجيه فيه؟

إن ديننا يأمرنا باستنكار الطغيان وردع المفسدين، أكان الطاغية المفسد مسلمًا أم كافرًا، فهذا كله فرع من وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر، بينما يمحو الجبارون كل تمرد، ويقمع العالون كل مصلح، فالليبرالية حرب على تحرر

القوميات متى صعدت وهددت، ثم على الشيوعية متى سادت وحكمت، ثم على الإسلام متى نبذ وقاوم، ونفس الحال مع القومية والشيوعية بدورهما، ومع كل منظومة دينية مهيمنة؛ بل لو ساد مسلم ثم تجبَّر للزم المسلمين عصيانه متى استطاعوا، وتقويمه متى قدروا، فالإسلام مؤرق الفراعنة، وسيِّد العادلين.

وقد علم أعداء المسلمين ذلك الطبع المتأصل في هذا الدين، أي طلابه السيادة المطلقة، كركن من أركان وجوده كاملا؛ فدئبوا على اجتثاث أجناحه، تقويما له كما زعموا، وتدجينا له على التحقيق، والمسلم هالك إن دُجِّن، فلن يسمح له إنسان بتحقيق الشرع على وجهه، وسيكون دينه رهينة الدين السائد، ما وافق عليه المُهيمِن مرَّ، وما حقَّره بطُلَ.

وليس منطق السيادة هذا خاصا بالدين الإسلامي وحده، فكل دين يسعى للهيمنة على غيره من الأديان، وكل هيمنة تعني التحكم في المسودين الأتباع أو الشرائع، فالشيوعية الصينية لا تُدجِّن المسلمين خاصة، وإن اختصتهم بمزيد عسف، إنما تُدجِّن وتخوِّن الليبرالية كذلك، وكذا تصنع الليبرالية الأمريكية مع من خالفها، وهكذا. ذاك منطق مطلق في جوهر النظام السياسي عامةً، والعالمي منه خاصةً.

كما يشن الإسلام حربا على فلسفة الاقتصاد المعاصرة، لا لكونها من أركان تسلط الأمم الكافرة على المسلمين فقط، بل لكونها فاسدة في ذاتها، فمالها ابن ربا، وعمادها الاحتكار، وفلسفتها الحضُّ على التبذير والسفاه، ونتاجها إشاعة القحط ونبذ المساكين، وكان قد حارب الشيوعية قبلًا، لتطرفها في نفي الأملاك

الخاصة، وتحريضها على ما فضَّل الله به الناس بعضهم على بعض من رزق ومواهب، وإغوائها الحكام أن يطغوا بأموال المحكومين.

فكل ذلك مُعالَجٌ بالنظرية الإسلامية: العدل والظلم والثورة، والسيادة والطاعة والصراع، والاقتصاد والتبذير والتقتير = فكيف يُقال إنها ليست نظرية دينية سياسية شاملة لا للحياة السياسية الداخلية والدولية فقط؛ إنما للحياة بأكملها؟!

فهذا إيجاز لنظرية الإسلام السياسية، وعز أن تجد علمانيا يفهم كل ذلك منها، فإن فهم كفر بمضمونها، وحث على التنبه لخطورتها على السلم العالمي، ومقصوده الحقيقي أنها خطيرة على سلامة دينه العلماني، الليبرالي أو الاشتراكي أو غير ذلك، فنظرية الإسلام مناوئة للإنسانوية التي يوجب بثَّها.

3. عثرات متفرعة عما سبق.

وقد انبنى من كل ما سبق عثرات ثلاثة:

1) العجز عن رؤية موضع الذات، وأنهم ديِّنون مخلصون، وألصق ولاءً بدينهم ممن يلمزونهم.

2) سوء تقييمهم لدور العوامل الفكرية والثقافية في السياسة وأثرها.

3) تقديمهم لظاهر الخطاب السياسي، وتأويلهم في مواطن التصريح بأثر الدين، وظاهريتهم في مواطن التصريح بعامل المصلحة.

3. 1. عدم رؤية دين الذات!

في مستهل الزلات الناتجة مما سبق عند العلمانيين: عجزهم عن رؤية أنفسهم، وما يدينون به، إذ يحسبون أن الاعتقاد حكر على خصومهم، ويسمونهم دوغمائيين ومؤدلجين، لا يبصرون موقع دينهم في الدنيا، ولا يفقهون أنهم لا يتبعون الحق الأسمى من التسميات، بل يتبعون إما باطلا، أو دينا من جملة أديان، لا يتمايز عنها في شيء! وهم يقولون ذلك كله، وينسون أنهم ما حاكموا غيرهم إلا باستبطان دين ومعتقد، وقيم ومعايير مستقاة منه، فلا محاكمة ولا تصويب ولا تخطئة إلا بمعيار، ولا معيار إلا بمنظومة معرفية، ولا منظومة معرفية إلا وهي دين، لكن لما كان - كما يقولون هم - كل صاحب أيدولوجيا ودوغما شمولية يرى أنه هو الحق المطلق، وأنه لا يضبطه تعريف، ولا يشمله تصنيف؛ كانوا هم أحق الناس بالانضواء تحت هذا المعنى، فهم يرون أنفسهم فوق الجميع، وأنهم الحق الإنسانوي المطلق الذي لا يُعرَّف، وكم من كاتب غربي سرد الأيدولوجيات ثم لم يضع الليبرالية بينها، وكم من اشتراكي - ورأسهم ماركس - لا يعدُّ الاشتراكية أيدولوجيا، فهي الحق السامق الذي لا يُبارى. والعلمانيون ألصق بدينهم العلماني، وأشد إيمانا به، وولاءً له، من جمهرة المُنتقَدين؛ لكن لما أضلهم الله عن رؤية حالهم، وأضلوا أنفسهم بسوء فهمهم معنى

الدين، سفهوا إيمان كل أهل دين حقيقي، وألِفوا ذمَّ احتكار المسلمين للحق، ولم ينتبهوا أنهم أولى الناس بالتبكيت والزراية، إذ يزعمون - رغم أنوفهم - احتكار معرفة الحق، فيتبعون دينهم بتقوى الخاشعين، ويتحدون المجتمع بتمرد الثائرين!

2.3. عدم رؤية عامل العقل.

ومن مزالقهم: تحقير دور العامل العقلي المحض في السياسة، فيحسبون أن كل فعل سياسي إفراز شهوة نفسية، وابن مصلحة مادية، أما أن يكون معلولا باعتقاد محض، أو توجيه فكر ديني، بالمعنى الواسع المذكور قبلا؛ فمما يتعصبون في نُكرِه، سواء إنكار حدوث مطلقا، كغلاة الواقعية والشيوعية، أو إنكار فعل باعتبار ذلك مؤدٍّ للتطرف والتعصب، والمقامرة بالمصالح القومية، وعلامة تحجُّرٍ للفعل السياسي، وعدم سيولته ونسبويته، فالفاعل السياسي حينئذٍ كتاجر يرهبُ البيع والشراء!

وهم في ذلك كله واهمون، فمُنكِر الفعل السياسي الديني الاعتقادي، العقلي المحض، غير النابع من مصلحة ومنفعة دنيوية خالصة، يجحد وقائع وأحداث يعلمها كل دارس للسياسة، تحكمت فيه معتقدات وأفكار صانع القرار السياسي في اختيار القرار الخارجي أو الداخلي؛ والواجب ألا يُنكر عالِمُ السياسةِ - مهما تعلمن - أثرَ المعتقداتِ والأفكارِ الشخصيةِ أو الجماعيةِ في صانعِ القرارِ، وكيف أنها قد توجه إلى خلاف ما تُقرِّه المصالح القومية؛ أما الرؤية التي تستند إلى

علمانية القرار السياسي، واتخاذه بناءً على محض المصلحة، فابنة نظرية القرار العقلاني، التي راجت حينا في منتصف القرن الماضي، وملخصها أن صانع القرار السياسي يتحرى اتخاذ أوفق سياسة تحقق المصلحة القومية المادية، بعدما ينتخل بدائل الحلول المطروحة عليه. وقد بان عوار تلك النظرية في تفسير تنوع الحالات العملية، وظهر حجم البيروقراطية المُقيِّدة، وتصادم الأفكار المتناقضة، ودور شخصية القائد، وأثر التجربة التاريخية، وصورة الثقافة السائدة، وأخص معتقدات وفلسفات رأس الدولة؛ فهجر جمع تلك النظريةَ العقلانية الآلية، المُنكِرة لأثر الدين والمعتقد، ولم يعد شائعا في حقل السياسة التعصب لزعم العلمنة الكاملة للقرار والفعل السياسي، أي عدم تأثره بشيء سوى محض المصلحة لا غير. لذا تجد مثل هذا أشيع في عوام العلمانيين، والعرب منهم خاصةً، إذ يعيشون فكريا بين القرنين التاسع عشر وأول العشرين؛ أما خواصهم فلا ينكرون حدوثه وآثاره، إنما يستقبحون وجوده باعتباره معيقا عن اتخاذ القرار العقلاني المبني على المصلحة الدنيوية المحضة. لكن لما ثبت من دراسات الحالة أن صنع القرار إن لم يرتهن للعقل والدين في كل حال، إلا أنه يتأثر بهما جهرا أو خفية، بما يستحيل ضبطه وتحديده؛ ثبت أن ترذيل دور الإرشاد العقلي الديني للفعل السياسي عامةً، والدولي منه خاصةً، ليس إلا وهما من ضلالات ماديي العلمانيين، واستدلالهم به ينفيه جمع من علماء السياسة ذاتهم.

3.3. انتقائية الظاهر والمؤول في العمل السياسي.

ومما يزلون فيه: تقديمهم ظواهر العمل السياسي، المستنبطة من الادعاءات المباشرة للعاملين فيه. ويذكّرني هذا منهم بأساتذتنا في القانون الدولي، الذين كانوا يعلموننا القوانين الجامدة، ويطلب بعضهم ألا نتحدث عن (رأينا) فيه! فهم ظاهريون مثلهم، يرفضون تأويل أي فعل سياسي باعتبار المؤثر الديني. ثم إذا صدر من فم أحد الزعماء جهرٌ بهذا، تأولوا له وصاروا من المعطلة! وكلُّ نصٍّ أوهمَ التصريحا، أوِّله أو فوِّضْهُ ورُمْ تنزيها!

واضطراب العلمانيين في ذلك الباب مما يُتندَّر به، فيقولون لك إن جوهر السياسة العالمية هو المصلحة المحضة، فإذا أتيت لهم بتصريحات موضحة لفاعلية الدين العلماني أو الحقيقي في أصحاب القرار، وأن المصلحة المادية ليست الدافع الأوحد، فسروها حينًا بأنها معبرة عن صاحبها لا غير، وحينًا أنها مداعبة لمشاعر أتباع هذا الدين! والحاصل أن السياسي عندهم إما مخدوع متطرف جهلًا، أو مخادع كاذب مكرًا، يستعمل تلك الأفكار للتغطية على مراده الحقيقي: المصلحة الدنيوية! غير أنهم لا يعدون تصريح السياسي بارتغاب تسويد دينًا علمانيًّا من جملة هذا، ولا يفهمون استدلالك إن أتيت لهم بقول كبار الأمم الغربية إنهم يحاربون من أجل (الديمقراطية الليبرالية)، أو حديث كبار السوفيت قبلا والشيوعيين دوما عن قتالهم من أجل (القيم والمبادئ الاشتراكية).. فكل هذا فرع من عدم صحة تعريفهم للدين!

أخيرا، يجب أن يعلم القارئ أن هذا الجدال من مشاغبات العلمانيين، والعرب منهم خصيصا، إذ أن العامل الديني أو - مثلما يسمونه - الأيدولوجي والثقافي كدافع للصراعات شائع دراسته في كافة الأكاديميات، ومنذ ظهور النظريات النقدية والبنائية وغيرهما في حقل الدراسة السياسية، والدافع الفكري / الديني موضع للدراسة المنتظمة، غير أنهم لا يضعونه تحت عنوان الدين، بل يضعونه بمسمى الأثر الثقافي مثلا على صنع القرار، أو الأثر الأيدولوجي، وعلمنا أن كل ذلك داخل عندنا في معنى الدين.

والمسلم يوقن أنه حتى لو عرَّفنا الدين كما يعرفونه هم، أي المصطلح الضيق، فلا يعني هذا إزالته الدافع الديني من عمله ومنظوره، فالإسلام دين شامل لكافة جوانب الفعل السياسي كما رأينا، وعلاقات الطاعة والعصيان، والسيادة والخضوع، والمتاجرة والمعاملة، بل الأخلاق الشخصية والجماعية، كل ذلك داخل في ظلال هذا الدين، لا يعزب عنه شيء؛ فمن الدين نبذ استشارة السفهاء، ومنع تمكين الفساق، وحظر تكريم المجرمين، وتحريم تسليط غير المسلمين؛ ومن الدين الحجر على المسرفين، وتوبيخ المبذرين، وملاحقة المرابين، وإذلال المتجبرين؛ ومن الدين إبطال سيادة المعايير غير الإسلامية، وتحريم كل قيمة تخالف الملة، والنهي عن مصانعة أعداء الله. فعند المؤمن، كل فعل سياسي دين.

فهرس